من المبنيات مقتضاه بناء الوضعية والعلمية فان العلم للمخصوص والحرف للمعهوم في حكم واحد وهو منع حرف النظير واحد بخلاف ما اذا اقترن الوضعية الاصلية مع سبب اول في اسم دوار رقم فان قلت التقاء الوضعيتين المحققة والعارضة لاي الوضعية الاصلية اثر الالة والعلمية فلما اقترن الوضعية والعلمية بالمنع صرف مثل حائم لاجتماع المقتضي والمانع فلما تقدير احد الضدين بعد زواله مع قدرة توجد حكم احدهما لم يكن من قبيل اجتماع مقتضاه دين للكلية نسبة به فاعتبارها غير مستحسن وهي الباب اي باب غير المنصرف باللام ان يدخل لام التعريف عليها والاضافة اي اضافة الى غيره نحو اي تصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا والتمام لكشف بقوله ينجر لان الاجرار قد يكون بالفتح والاباب يقول بنكسر لان الكسر يطلق على الحركات الثلاثة الضم والفتح فخلاف في ان هذا الكسر في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فتحكم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لشبهه بالفعل فلما ضعفت هذه الشبهة بدخول ما هو من خواص الاسم عنه

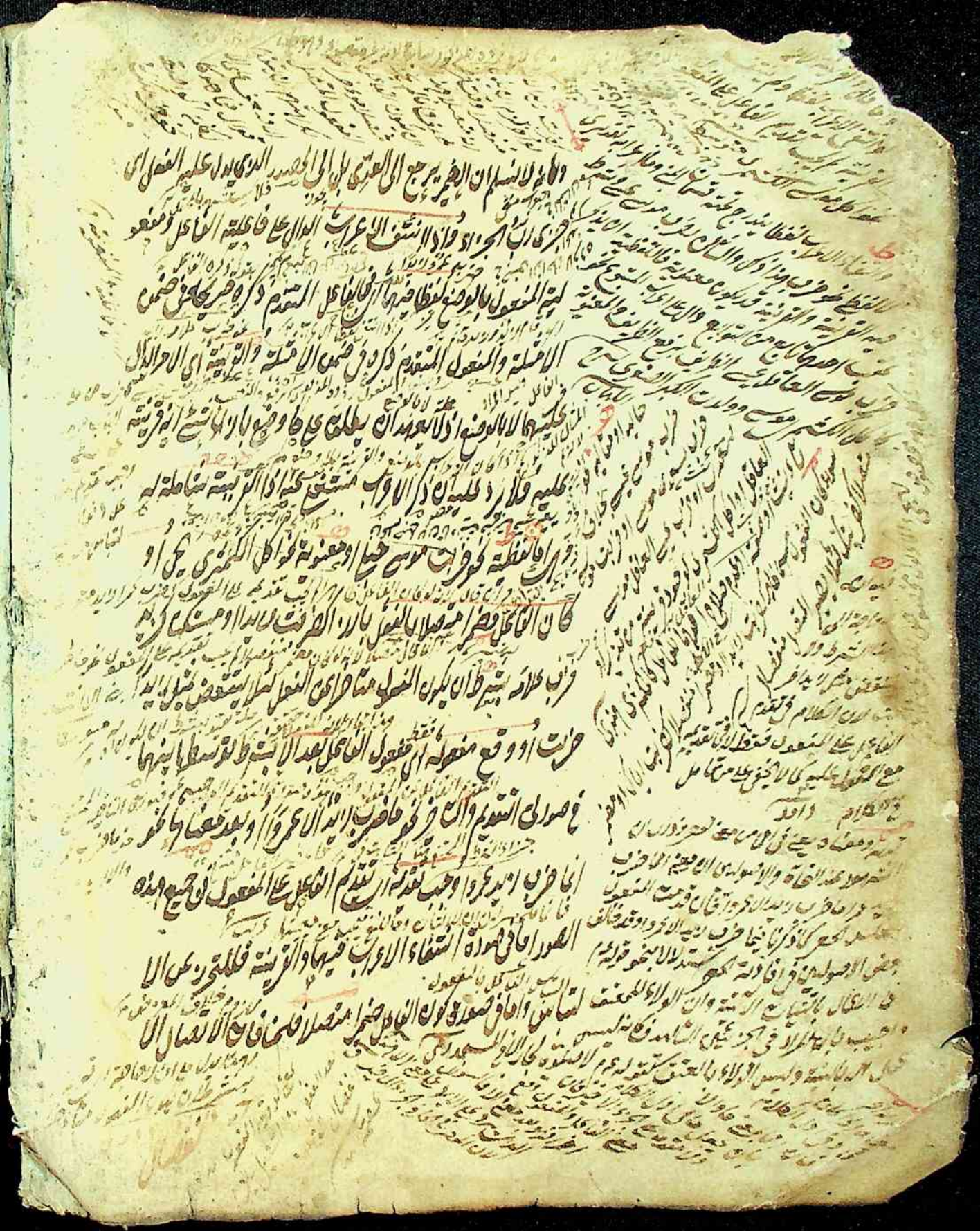

تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه
واحداً وأما لم يورد مثالاً للقسم الثالث لأنه إذا أخذ قسم من المثال
الأول وقسم من الثاني يحصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً وأكرمني وأكرمت زيداً وضربت
وأكرمني زيداً وأكرمت وضربني زيداً نحو ذلك فما يكون الاسم الظاهر
فيها فيختار البصريون إعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز إعمال
الأول ويختار الكوفيون إعمال الفعل الأول مع تجويز
إعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر فإن أعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وسواء كان هذا المذهب المختار أو لا استعمالاً
أضمرت الفاعل في الفعل الأول إذا اقتضى الفاعل لجواز الإضمار قبل الذكر في
العمدة بشرط التفسير وذلك ومن التكرار بالذات واختيار الحذف على ... الا
سم الظاهر الواقع بعد الفعلين إلى ما موافقة إفراداً وتثنية وجمعاً
وتذكيراً وتأنيثاً لأن مرجع الضمير والضمير يجب أن يكون موافقاً للمرجع

منهما ذلك لان يوقع على صدر جوابه الشرط ما كان اوجزاء او متعلقا
على احدهما منفيا والمنفي من ذلك متى تعلق به ما ينبغي ان يكون مفعولا لم
الطلب محذوف اى اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الثاني واخر اعن
قوله لكنما السعي المجد قد يؤتيل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وما مستقيم
المعنى يعني ان الاسعى لادنى معيشة والا تكفني قليل من المال ولكني اطلب
المجد الاصيل لمثلي واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول ما لم يسم فاعله
او شبه فعل لم يذكر فاعله واما لم نفصله عن الفاعل ولم نقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا لكن مفعول حذف فاعله اى فاعل الفعل المفعول واما الذي
مفعول للذي كونه فاعلا للفعل متعلقا به واقيم هو اى المفعول مقامه
اى مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه وشرطه ان يكون مفعول
لم يسم فاعله وحذف فاعله واقامة مقام الفاعل اذا كان قابلا فعلا
ان تغير صيغة الفعل الماضي اى الى الالف المجهول وتفعل اى الى الفا
ع المجهول فيقال قتل وانطلق واستغفل ويفتعل ويستفعل

يجوز وقوعها موقع العامل بشرطين ان المفعول به اي لو وقع موقع الفا
على الشذة كشبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليها فان الظرف
مثلا كما انه لا يكون تعقله بلا فاعل كذلك لا يكون تعقله بلا مفعول
بخلاف سائر الفضايل فانها ليست بهذه المثابة فتقول ضرب اليوم
واما قامة المفعول به مقام الفاعل فيوم الجمعة ظرف زمان اقام الامير ظرف
مكان مقام الفاعل فاسند اليها مفعول مطلق للنوع باعتبار العينية وكذا وصف
الظرف بالشذة للشبه على ان العبرة بالفهوم مقام الفاعل بلا قيد المفعولية
او لفائدة فيه لدلالة الفعل عليه في ذاته فجار ومجرور شبه بالفاعل اقيم
مقامه مثالها وان لم يكن او ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي
الفاعل جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و
المفعول الاول من باب اعطى ان الفعل المتعدي لمفعولين تاثيرها فيه
الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط او آخذ لخواصه فيه زيادة درجها
مع جواز ان يعطي او يؤخذ ذلك عليه الا من اللبس واما عند عدمه

الا في تقديم ان ليس اذا كان خبر المبتدا ما النافية لا يجوز تقديمه على الاسم

وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في

العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا بغير والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم

المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت

العمل الفرعي كم تتصرف في معمولها بتقديم ما حقه التاخير على الاول كما تتصرف في

معمول الفعل لمقتضيات ذاته في الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا او ليس

اذا كان خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذ ان حكمه في جواز

التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قولنا ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان

الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتقدم

سقيم في الطرف حالا الا توسع في غيرها خبرا الا ان كانه ليس الخبر اي

نفي خبره اذ لا رجل قائم مثلا نفي القيام عن الرجل لا نفي الرجل نفسه

هو السند الثاني آخر اذا ان حل لخبر المبتدا وجاز ان وقع بعد هو

لها ان بعد دخول لا فيجوز به سائر الاخبار والاولى بها ما وقع في خبر

ان فلا يرد نحو يقوم في لا رجل يقوم ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما

عدل

معنى شاذ

والنكرة بالتاء بعد الإثبات تعين الأقل كما تخالف عامة بعين في المعرفة

والنكرة عند أهل الحجاز وأهل البصرة تعم فلا يثبتون لها القلة وتكون الأقل

والخبر بعد خبرها خبر عن الاسم كما كان قبل دخولها وعند أهل اللغة الأقل

الحجاز وزكى التواني نحو ما هذا بشرا إن هو إلا ملك كريم ولا دون كاد قليل

لنفي الحال منها بشر إن هو إلا ملك كريم ولا دون كاد قليل

مطلقا بخلاف ما النافية لا تعمل إلا في الحال فتنتظر وعمل لا في مورد السماع نحو

من صد عن سبيلها فما الناصر لنا ولا محيد

ليكون نفي الجنس أبلغ إذا كان نفي الجنس لا يجوز أن يعبر عنه بالرفع عام

فيكرر ولا تكرار في ليت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه النعم على

نحو ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالإضافة بقرينة ذكر

التوابع فيما بعد فلا يتقض بالتوابع والمانع من الرفع مانع شرع في

المنصوبات وقدم على المجرورات لكثرتها وخفة النصب وقال

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد

بين شرحه ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم

مفعولا

بتعددها التعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية

المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا

يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد

بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات

بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير

للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب البناء نحو انبته الله

نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا و

انبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام

قرينة جوازا اى حذفا جائزا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى

قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف

او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا

اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله

سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل

اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف او الاذن و

الكشف واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا

فانه لم يجئ في كلامهم استعمال الافعال العاملة في مرادفة المصادر وبيانا معنى وجوبا

احذف سماعا قيل قيل قالوا اليه قيل قالوا احمدا اليه احمدا او شكرته شكرا وعجبت عجبا

وجاز بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحا وبعضهم بان وجوب احذف نادر

انما يرد فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا سماعا اى حذفا قياسيا يعلم

حذفا بطريق حذف مع الفعل لازما وفي مواضع متعددة منها اى من مواضع

اى مواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع فيه مثبتا اى اريد اثباته لا

نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما يدير الا يحيى حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يلي

الفعل المطلق خبرا عنه او بعد من نفي داخل على اسم لا يلي المفعول المطلق

خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال داخل على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما قام

فان سيرا مثبت بعد نفي داخل على فعل فانه ليس من مواضع القياسية

سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يلي منه وانما وطئ الاسم بان لا يلي المفعول

المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا

على انه صفة جرت على غير من هي له

على انه وقع المفعول المطلق مكررا اى في موضع اخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا

اى وقوع المفعول المطلق

فخرج به التفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يجاوز في واحد منها الى المفعول واقع عليه
بل فيه اولا ومعه والمفعول المطلق ما يذكر من حقائقه لفعل الفاعل فانه
المفعول المطلق اي من فعله والمراد بفعل الفاعل فعل المعتبر اسناده الى
هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل ابيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله فلا يستطيع بمثل اطلق زيدا ما فانه يصدق
على ما ذكر انه وقع عليه فعل الفاعل لكن المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول
عالم ليس فاعله وصدق العالم وعالم ناظر فانه يصدق الفاعل فلا يرد انه لو
قال ما وقع عليه الفعل كان اخصر نحو ضرب زيدا فان زيدا وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل المعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد
يتقدم المفعول به على الفعل الفاعل فيه لشبه الفعل في العمل به متعديا و
متاخرا اذا جاز ان يحل الله احد وجوه الحسب اتمنى وانا وجوبا فيما يلي
معنى الاستفهام اذا لم يطرد من رايت ومن تكرم يزيدا هذا اذا لم يكن مانع للفظ
من التقديم كقولهم في خبر ان خوفي من السرار تكف لسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة معاينة او حالية جواز اتخو زيدا

مبحث المنادى

افعل فعلا هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة والسبل المنادى جزء
جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والمفعول مقدران و
عند المبرد حرف النداء قام مقام احدهما وعلى الجملة اى الفعل والمفاعيل مقدر
وعند الباقين على احد جزئيه اى اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه وبين احكام المنادى
قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لغلبتها بالنسبة الى النصب
والطلب الاختصار في بيان النصب بتعدد وينصب جاءوا الجاء ما يرفع
به اى على الضمة والالف او الواو والياء ينوب عن المنادى غير موصوفة النداء
او الفعل مسندا الى جار ومجرور اى مشتغل به والضمير فيه وفي ارجاع الضمير الى الاسم غير
ملائم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا
يشبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام آخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده والثاني المراد بالمعرفة ليوافق قوله موضع الكاف الآتية نعتا
وعن الكاف المخاطب حرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف وذلك لفظا ومعنى واما خطابا وذلك لان

كلا جزئي

الاسم

الاسم الذي لا يتم الكلام به إلا مع الفعل والذي لا يتم الكلام به إلا مع الاسم الذي مثل يا
زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم أما الذي معرفة قبل النداء وبانيها معرفة
بعد النداء ويا ديان مثال الذي على الألف ويا زيدون مثال الذي على الواو
ويخفض الذي ينجر المنادى للام الاستغاثة إذا دخلت وقت الاستغاثة
ثم دخلت لام التخصيص أو خلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص
من بين أمثاله بالدعاء نحو يا لزيد ويا لعمرو لشلا يلتبس المستغاث له
إذا حذفت المستغاث نحو يا لظلوم أي يا لقوم للمظلوم فإنه لو لم يقع لام
المستغاث لم تعلم أن المظلوم في هذا الثاني مستغاث أو مستغاث له
ولم يجتمع الأمران للمنادى المستغاث وقع موقع كاف الضمير الذي يقع
لام الجر معها نحو لك على خلاف المستغاث له يعني وقع موقع كاف الضمير
فإنه عطف على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ويا لعمرو وكسرت لام
المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث
وإن عطفت جيء بالياء فلا بد من فتح لام المعطوف المضمر نحو يا لزيد ويا
لعمرو وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لأن علته نيابة كاف

بل لابد فيه من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد
فيما هو محتاج اليه بقوله ان اى كيدان المعنى ان اى بعد النداء حكمه
غلب حكم الاول اى اذا وناد يا زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا كما
المختار عند المصنف وكذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف
البيان لانه كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمه كما سيجئ
تفريع على قوله الظاهر او المقدر لان منادى المبنى عرضى فيشبه المعرب فيجوز
ان يكون تابعه تابعا للفظه وتذكر حملا على محله لان حق تابع المبنى ان
يكون تابعا لمحله وهو ايضا منصوب المحل بالمفعولية كقولك يا تميم اجمعون واجمعين
فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل فى الصفة وافقر على ما يا الاولى اكثر وا
تشهر ويا غلام بشر وبشر فى عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث
فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ
سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يجئ الرفع مع تجويزه
النصب لان المعطوف دخول يا عليه فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان

يكون طاجالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم
مقامها والكسر كما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اذا بانا فصار
رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي العالم المقدم على الخليل بجواز فيه النصب
مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع الذي تابع محله وعلمه النصب وابو
العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالمذكور كما سنتم الحسن في
جواز نزع اللام عنه وكالخليل ان ابو العباس مثل الخليل في اختيار
رفعه لا وكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن
المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل العجم والصعق
وكان عمرو ان ابو العباس مثل الخليل عمرو في اختيار النصب لا امتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى التي على حال رفع
به المضافة بالاضافة المعنوية تنصب نيابة اذا وقعت منادى تنصب فنصبها
اذا وقعت توابع اول اي حرف النداء لا بنيابتها مثل يا تميم كلهم في
التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجلا اباجهد الله في عطف البيان

ولا يجيء العطف بحرف النداء ضعفا لان اللام تمنع دخولها
على المضاف بالبدل والمعطوف غير قائم مقام المعطوف
الذي قبل وهو الممنوع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمنع
دخول يا عليه حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي بانيه حرف
النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص مناد مستقل في الحقيقة اذ لا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون
حرف النداء مقدرا صريحا مطلقا اي قائل كون كل منهما منادى مطلقا في هذا الحكم غير
مقيد بحال من الاحوال التي سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين اي
مضافا واحدا مفردا مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد رجلا
طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد عمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد رجلا طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم ان العلم المنادى
المبني على الضم احكونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما
يفهم من اختيار فتحة المثنى على جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في
المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن الياء او ملحوق بها مع تاء التأنيث

سئل الرجل الشر موارفع توابع الرجل مضافة او مفردة مخبرا بها الرجل
الفاضل ويا ايها الرجل ذو الجمال لانها توابع منادى معرب وجوبا
الوجه ان اعاكيون في توابع المنادى وقالوا انها جاءت على قاعدة التجويز اجتماع
حرف النداء مع اللام وهو اجتماع اداتين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما ادخالها الكلمة نحو يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه وطالم يجتمع
هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
صة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه فهي ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام
فلا يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة كما في التي في قولهم
من اجلك يا الله ثم قلت قلت لان لازمة ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلاباني في قولهم فيما
الغلاباني اللذان قرأ الشيء الاخيرة كلها حكموا بانه اشذ شذوذ

من نحو يا فتى يا غلام وقلبها الفا نحو يا علاما وهذا ان الوجهان يتعاقبان
نحو يا فتى ويا فتاى فى النداء لان النداء موضع تحيف لان المقصود غير فيتصرف الوجوه
من النداء بسرعة يتخلص منه الى المقصود من الكلام فحذف يا غلام
بوجوه حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة
فتحة لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهى ادل منها ان الوجهان
وان كان واقعين فى النادر المضاف الى ياء المتكلم كما يقعان
فى كل منادى كذلك بل فيما غلب فيه الاضافة نحو يا غلامى ويا غلاما
يا بنت الام والكسرة بالحذف او القلب فلا يقال يا غلامى ويا
عند الجمهور ناداه فى الدنى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف
وتليه النادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا
اى فى حال الوقف تقول يا غلامية ويا غلامية ويا غلامه ويا غلاماه وقفا
بين الوقف والوصل وهى لغة اهل العرب فى مجاورة الهاء يا لى ويا لهى
على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة
عليها الكثرة استعمال نداء ما ذكر ايا كما اشار اليها بقوله ويا ابت

ويا أمت معا ان قالوا يا أبت ويا أمت ابقوه بابدال الياء بالياء وقبل
وكسر ان كان الكون الياء مفتوحة وقبل حرف الياء او مضموما قبل
سبب الياء وقد جاء الضم الضم نحو يا أبت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد
المعرفة ولم يذكره للتفرقة وقالوا يا ابن ويا امي بالالف بعد الياء جمعا
بين العوضين دون الياء فيما قالوا يا ابت ويا امه احترازا من الجمع بين
العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم فحذفا
منه هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن
خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن الضمير فانهم
يقولون يا ابن عم في الوجوه الاربعة مثل يا غلام فقالوا
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اخا ويا ابن عما بابدال الياء الفا
وقالوا ابن بالالف وهو آخر شيء في الاضافة الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا
ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال

وترخيم

وترخيم المنادى جائز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية ذلك
انه فانك انيت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى
وانما ضرورة اى ليضرورة شعرية داعية اليه لانه سعة الكلام وهو اى
ترخيم المنادى حذف اخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا
لعلة اخرى مقتضية الحذف كالبناء فانه للتخفيف فعلم منه انه لو كان الكلمة
التعريف مصوصا بترخيم المنادى وتعميمه بترخيم غير المنادى بالمعنى
لبسه ويكون حينئذ تعريفا للترخيم مطلقا بارجاع القيد المرفوع الى
الترخيم مطلقا والضمير المجرور للاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير
الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وان لا يكون مضافا حقيقة
او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف نحو يا خيرا من زيد لانه ليس آخر
اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من المنادى لانه ليس آخر
اجزاء نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
اى لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر البناء فيه من النصب والبناء فلم

الفوائد الشريفة على شرح الكافية

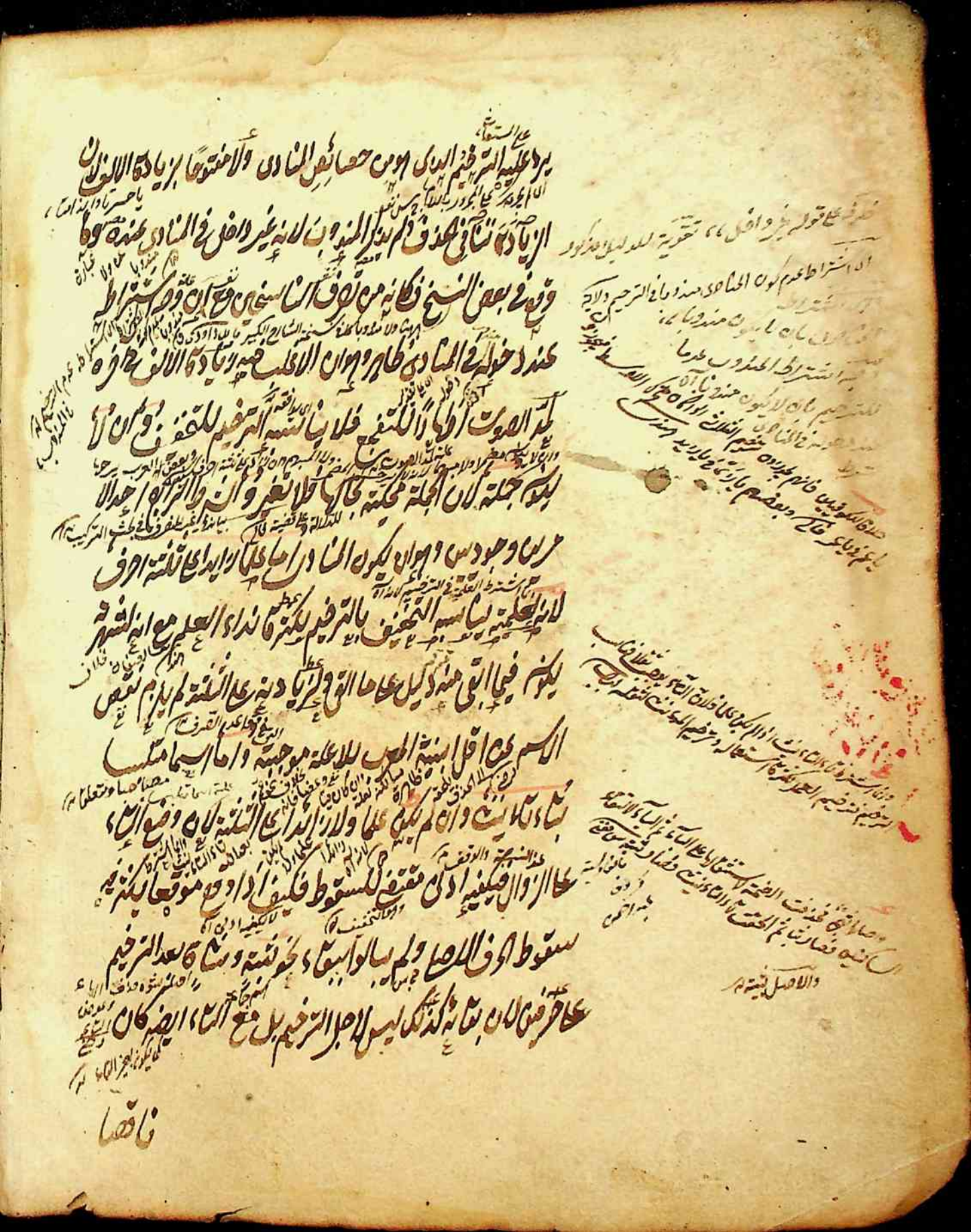

فاقعنسس تلتئة اذا الياء كلمة اخرى بزيادتها والترخيم لغير ضرورة بالحذف
لم يسبق في الشروط الا هانئ من نحو يا صاحب يا فاطم وشذ ذوذه
فالوجه في ترخيمه كترخيم مستعمل منادى ولك في من شرائط الترخيم شيء
في بيان كيفية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادة
كان كانت ان في حكم الالف الزيادة كالواحد بتاء في ازهار او زيدا ونا واختبز
بزيد عن نحو غانية او حرفا كان الياء والنون فيهما زيدتا او لا كاثم زيد
حال كون الزيد قليلا فحذفه منهما الا لدليل كاسما اذا جعلت فعلاء
من السباعة او الحسن كما هو مذهب سيبويه لا فعال جمع سمع وحسن
مذهب غيره لانه ليس في الكلام عين وعوان او كان في آخره حرف صحيح
اي صحيح اصلي لتعاد اليه الذاهب لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة
فيخرج منه نحو سعلاة لا لحذف منه الالف والتاء وهما ليستا من اصل الكلمة او
حكما فيشمل مثل مرمي وحد عتو فان الواو الاخر منهما في حكم الصحيح في الاصالة
قبلها مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة سواء كانت في حال الذهاب لعلة كما مر فيخرج منه نحو مغار

العفو يفضل النقص

فائدة لا يحذف منه الا الحرف الاخير او الحرفان والحال ان ما تأخر حرف صحيح
قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومستكين ليسلا يلزم
من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل البنية العرب واى العرب يأخذ
الله اليد في قلم ويا دكان في حكم الواحد كالبان تحوتنون وقلون
يرخم بحذف ياء دنيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم
حذفنا الحرفان الاخيران في كلا القسمين احتراز الاول منهما كان
في حكم الواحد فكأنه ما حذفنا حذفنا معا واحترز الثاني فلانه لما
حذف الاخير مع صحته والاصالة حذفت الدال الزائدة لئلا يلزم المثل
الكسار ضلت على الاسد وليث من التعدد وان كان مركبا
ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك
وخمسة عشر ملكيان حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
عشر يا خمسة لتنزيل المركب منزلة يا التاء ليست في كون كل واحد منهما كلمة
حتى صار بمنزلة الجزء وان كان يرد ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة
فحرف النداء فحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب

حذو

حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في حارث ويا مالك وهو أي المنادى المفرد

في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد

الترخيم على ما كان عليه قبله لعدم الاستعمال الأكثر فيقال في حارث يا حار

بكسر الراء كما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متحركة بعد فتحة

وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد ضمة وقد يجعل قد للتسهيل الى ما يجعل

المنادى الأخير عند الاستعمال الأكثر اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيقال

لمن ناداه واعلاه وتصحيحه حكم نحو لاحكم الأصل فيقال يا حار يا قوم كأنه

اسم مفرد معرفة برأسه فضم ويبنى لأنه ما جعل كذلك اسما برأسه صار

الواو طرفا بعد ضمة فلما جزم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما قيل في أدل ويأكر

لأنه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع عن الأعلال وهو وقوع الساكن

بعد الواو فانقلب الواو الساكنة ياء وانفتاح ما قبلها وقد استطرد هذا

العرب ضيعة النداء بغير ياء خاصة في الندبة لأنه لا يدخل عليه سواها

لكونها أشهر صيغها فكانت أولى بأن تستعمل لما يتسع فيها باستعمالها في غير المنادى

والمندوب في اللغة مندوب بكى عليه أحد ونعدد محاسنه ليعلم الناس

باب المباح وهو ما استوى فعله وتركه

مد مجانس لها كهمزة آخر المندوب مع كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
فخاطبته قلت واغلاماه او اغلاماكاه لانتباسه بندبة غلام فخاطب
واذا اردت بندبة غلام حاله فخاطبه قلت واغلاماهوه اذ
الميم اصلها الضم لاغلاماه لانتباسه بندبة غلام فخاطبه قلت
وجاز لك الالحاق بالهاء هذه المدة في حال الوقف لبيانها وهو لا
يندب من قسم المندوب للتفجع عليه محذوفا الا الاسم المعروف الذي
يشتهر المندوب به ليتعذر التباس المندوب بمعرفة وبندبة والتفجع عليه ولا
يقال واز رجلاه اذا اشتهر بهذا اللفظ منه وب خاص لنقل الذ
من اليه ويعرف به ليتعذر التباس المندوب عليه والتفجع للحاق
الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل واز ابداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لان
جزء به تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جزء تام
الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير الموءمنين واه
بجز مثل واز ابداه الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف

في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا من العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا
بسبب آخر كيت لو تسلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم نحو زيد ضربت او شبهه بعينه او مناسبه اي في
بيانيته بالتبعية كما في الاول او في الثاني نصبه احد هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما في ملاحظة الشارح بقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيد ضربت وبقيد الرفع عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو
زيدا ضربت فان الناصب من قبل ضربته في زيدا ليس مجرد اشتغاله بضميره
فان عمل في الابتداء فيه ورفعه اياه الضمير مع عمل ذلك العمل
وبتقييد النصب بالمفعولية خرج نحو زيد كان في الدار فان زيدا كنت اياه
وبما صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه
والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير كونه بنائب الفعل
بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير كونه بنائب الفعل
بالملزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق والا يصوح الا تقدير تسلط
الفعل المناسب بالملزوم وبهذا اورد الصور الاربعة امثلة ثلثة منها

للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن

في ترتيبها على ما ذكر مثال المشتغل بالمتعلق كما الاخفش وجوزه نحو زيدا

قربته ومثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا ضربت

به ومثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير جاز تسليطه بسببه بالمرور في فان

مررت بعدينه بالباء مرور في جاوز وزيدا ضربت غلامه مثال

الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا احببت عليه مثال الفعل المشتغل

بالضمير مع تقدير تسليطه ما يناسبه بالملزوم فان حبس الشيء

يلزمه علما بسبب المحبوس عليه ونصب زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر

يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا

قربته ضربت العبد فان الاصل فيه ضربت زيدا قربته فحذف ضربت الاول

لوجود مثله بعينه بعد حذف الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر

بما يناسبه اي جاوزت به وانت فانه مفسر بما يناسبه اي ضربت

غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده وولايته فانه مفسر

بما يناسبه اي حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في خطاب الاضمار

عاشرها التنبيه على المختار والواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران والاول هو الصواب لخلو اشتمال الصدر فقال وقد يجاء ذو الحال
المذكور الرفع بالابتداء او النصبة مبتدأ لان تجرده عن العوامل
اللفظية يقتضي رفعه بالابتداء ويرجح على عدم قرينة خلافه او قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة الصحة فيهما متساويتان
لان وجود حال صالحة للتنبيه قرينة مصححة للنصب فتم
رجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته من الحذف نحو راكبا
جاء زيد او عند وجود القرينة الراجحة من الجانبين ولكن لتكون القرينة
الراجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة الراجحة للنصب كما في الداخلة
على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه
طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته في العطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لان الرابع
بعدي غالبا ان المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم مع انها ناديت بالسلامة من الحذف البصري واما قال مع

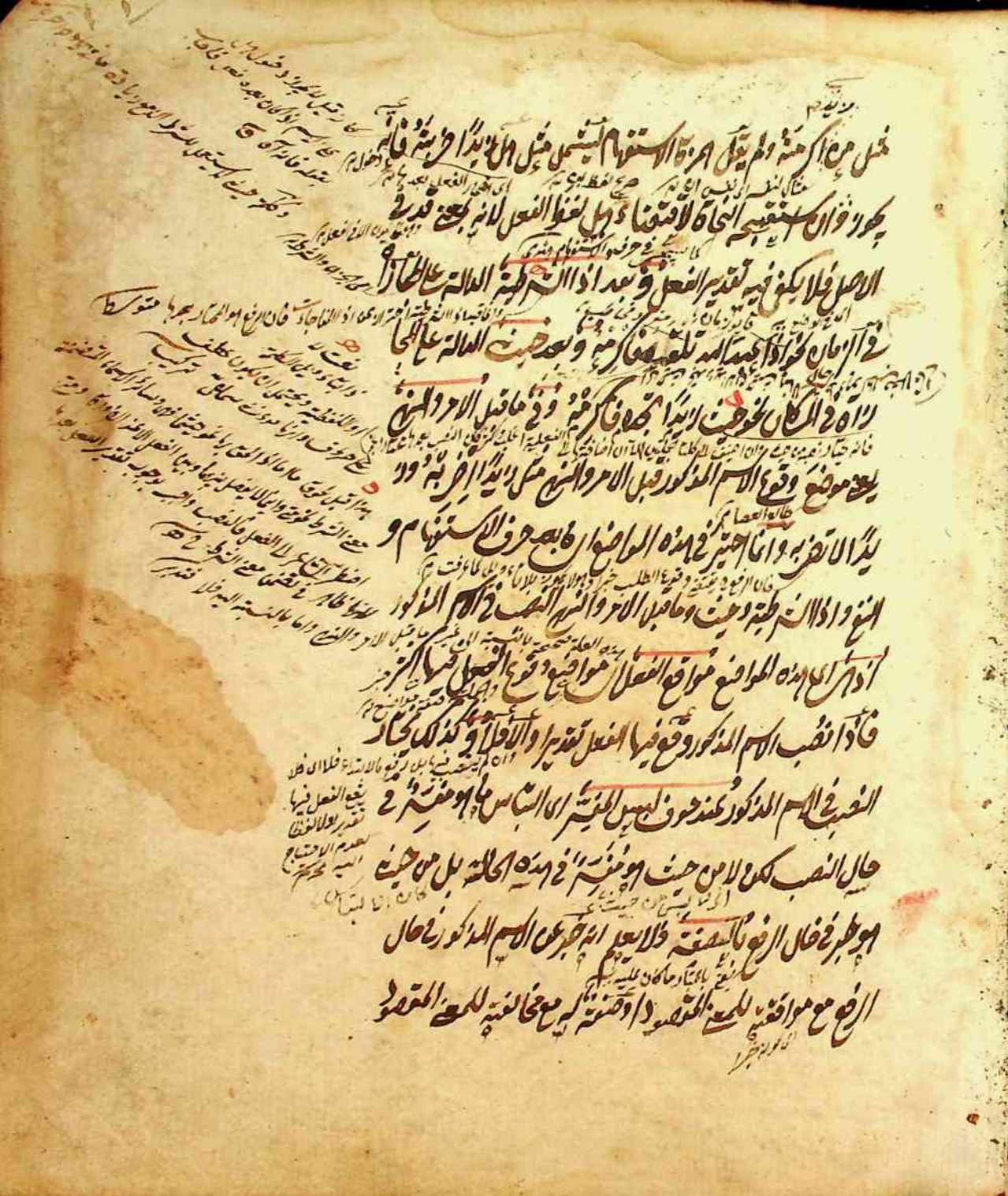

فيرجا فيقال الرفع لكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي جملة آتيته ومن
النصب لكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت مع القرب والبعد بينهما اذ الكبرى الصغرى
قريبة غير متصورة فيهما قلنا هما باعتبار المنتهى وهما باعتبار البداية
فالصغرى أقرب وجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط و
المراد به هنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها
ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التخضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وجب
النصب بعدها للوجوب لدخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان
زيدا ضربته فزيدا منصوب على الشرط والاصل زيدا ضربته مثل الحق
التخضيض وليس مثل الزيد ذهب به هنا كما من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه فاعل كان يظن في بادي النظر انه ليس كذلك
على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف

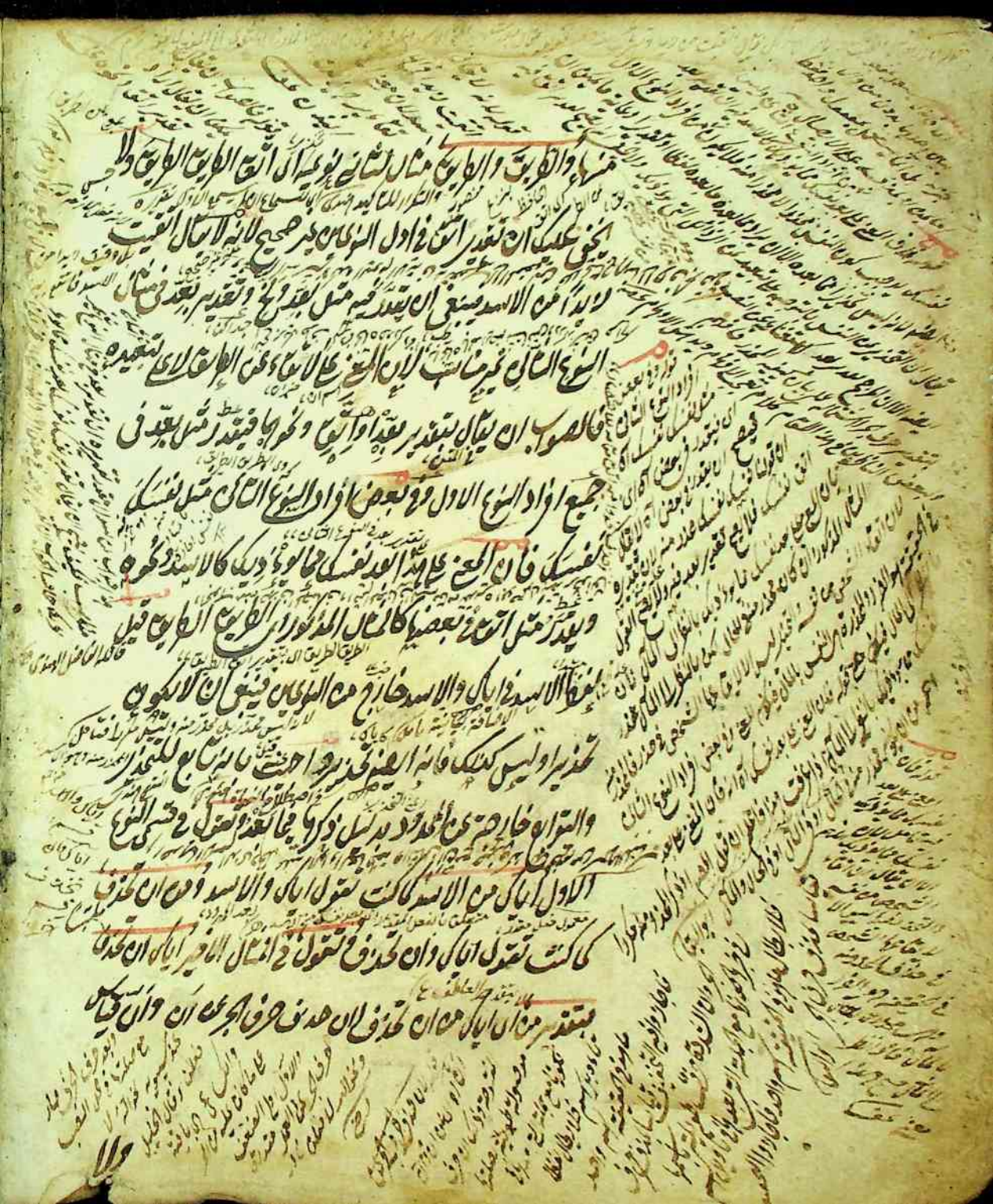

ولا تقول في المثال الاول ابا كل الاسد لامتناع تقدير منه واشد وده
مع خبر ان وان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشد لشذوذ الان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاع
كثير في غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه
فعل فيه فعل اي صرح هذا بذكر ما ضمن الفعل الملفوظ او
المقدر او شبهه كما ذكرنا وعطابقه اذا كان العامل صيغة مفعول ما
فعل فيه فعل لتشامل اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يجوز ان
او كان مما يمكن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا
وقوله مذكور صفة به يخرج الاسم الذي فعل فيه فعل مذكور يوم الجمعة
فعل فيه فعل لاحتمال ان يكون ليس مذكورا كمن قال لمن قال له متى
داخلا فيه قال يوم الجمعة صدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور قال
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اكتفى في التعريف قيد الحيثية
اي المفعول فيه فاعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
لخرج مثل هذا المثال منه خارجا وذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث

انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور والا يخرج انه
على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى
قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو ان المفعول فيه قد يكون منصوبا
بما يظهر فيه وهو المجرور دائما وبما يقدر فيه وهو منصوب بتقدير دائما وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور دائما فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وفاء
لفهم المصنف حيث جعل المجرور دائما المقدر مفعولا فيه ولذا قال وشرط
نصبه ان يتضمن نصب المفعول فيه تقدير في او الشعور بها بوجه ما
وظروف الزمان كلها مبهمها كالابد والامد والدهر والسرمد وكل اي تقدير
فان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمعدود
والمحدود فانها محمول عليه الا على المبهم لاستغراقها الازمانية نحو صمت
دهرا وقعدت اليوم وظروف المكان ان كان منها مبهما قبل ذلك اي
تقدير في حملا على الازمان المبهمة لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك

والا

المفعول له

والتفصيل فيه بخلاف ما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله
او سبب وجوده ووجد به سائر الفاعيل ما فعل ومطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث مذكور او ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه جاء الذي
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقولك
مذكور احتراز به عن مثل اعجبني الضرب اليوم فان قلت لم يقع الا
حترازا به عنه وهو اي المفعول الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت
زيدا فلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربت تاديبا
دينا فلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد في نحو
اعجبني اليوم ادب الولد ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة
معه للفعل فيه فمثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو
الضرب فاعل التاديب اي يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعد عن
الحرب جبنا مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان
القعود اذا وقع بسبب اي حمل والخاء ل بعدل المفعول له معمولا مستلزما
واخرج المفعول المطلق بخلوه حلافا ظاهر الزجاج فانه ان المفعو

متعلقا بذكور او ان يكون ذكره بعد الواو واجل مصاحبة مفعول فعل وافا
دته اياها سواء كان ذلك المعول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او
مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى
لفظيا كان من المذكورين او معنى اى معنويا نحو فالقهم وزيدا اى
فاضمم واكرم مصاحبة لمعمول الفعل مشاركة له في ذلك الفعل في
زمان واحد نحو سرت وزيدا او كان واحد نحو تركب الناقة
وفصيلها اى ولدها خلا يستثنى بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني
زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او
معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وافا وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التي تجيء احيانا بمعنى الجمع فناسب معنى المعية
فان كان اى وجد الفعل حايل بين الاسم وبين الفعل وشبهه نحو
والمفعول والصفة المشبهة ومعنى الفعل جاز اى ولم يجب العطف ولم
يمتنع فلا يتقض بنحو ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان

اى العطف والنصب على المفعولية جايز ان خرجت امس وزيدا بالرفع
على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة
لانه لا يجوز الفصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل مع ما روى معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز ان لم يمتنع العطف تعين العطف حيث
لا يحمل على عامل المعنى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو مالزيد وعمرو الا اكل وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا وان امتنع العطف
فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف
عمرو على الشأن اذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونيل الاخر
وانما حكما بعضوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما شأنك
ومع شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا ومع فاعلك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومع مالزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو والحال ما ذكر من القرائن
على شيء من الملابسات بها وهو ما يتأتى منه الفاعل او المفعول به اى من

حيث

حيث هو فاعل او مفعول بل هو الظرف فيذكر الاشتراك في جانبي الذات كما
لتغير وافتقاره الى الفاعل او المفعول به بخروجه عن جانبي الذات غير الفاعل
والمفعول كصفة المبتدأ لخروج زيد العالم احوال وبعبارة يخرج منه
الفاعل او المفعول فانه يدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من
حيث هو فاعل او مفعول وهذا التردد سبيل مع الحلول الخ
فلا يرد انه مثل ضرب زيد عمرا واكرمه لفظا ومعنى اي سواء كان
الفاعل او المفعول الذي هو في حال عنه لفظا الى لفظيا بان يكون فاعليته
الفاعل او مفعوليته المفعول باعتبار لفظ الكلام وضبطه من غير
اعتبار معنى حاصل منه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظا من حقيقته
او حكما او معنى ان مفعوليا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه وضبطه والمراد بما
للفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
ي المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا

وكذا الداخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكان به الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا واه يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال
بل نتبع ابراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل
اخاه ميتا مقام ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا
واجوبه المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى وانا هؤلاء مقطوع وجمعين
فقوله مجموعين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدار المضاف اليه جزء
وهو خبر عن الشيء اصله والدار مفعول قائم مقام اسم فاعله باعتبار
ضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول قائم مقام اسم فاعله والواقع
تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة
المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول من غير حاجة الى تتميم الفاعل
والمفعول الا لدخل جاء وقع حالا من المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما

مثال

مثال للفظ الملفوظ حقيقة فان فاعليته تاء التكلم ومفعوليته زيدا انا
ضربت زيدا باعتبار لفظ هذا الكلام ومطلقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار مثال للفظ الملفوظ حكما
فان فاعليته الضمير المستكن في الظرف باعتبار لفظ هذا الكلام و
مطلقه من اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا
زيدا مثال للمعنوية لان مفعوليته لزيد ليس باعتبار لفظ هذا
الكلام ومطلقه بل باعتبار معنى الاشارة اليه المفهوم من
لفظ هذا ولا شك انها ليست مما يقصد التكلم بالاخبار بها من غير حيثية
يقدر في نظم الكلام الشير اليه ويصير زيدا به مفعولا للفظيا بل
مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير اليه الخارج عن مطلق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى
عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل وسيجيء وجه جعل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار

قا علا ان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد خلفك قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن جاريا كما او معناه المستنبط من
نحو الكلام من غير التقدير بهما او تقديره كالاستقرار والاستقر في نحو هذا
زيد قائما كما مر وكالنداء والتعجب والترجي والاستفهام في نحو يا زيد قائما
وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا او شرطا
اي شرط الحال ان يكون نكرة لان الاصل والغرض وهو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها حصل بها والتعرف زائد على الغرض وان يكون
صاحبها معرفة لانها محكوم عليها في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا
اي ليس شرطا فلا يكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب مواردها
هاي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على اقسام احدها ما
يكون ذو الحال فيه نكرة محضة نحو جاءني راجل من بني تميم فارسا او مخصصة
بشيء المعرفة المستقرا بها نحو قوله ففيها يفرق كل امر حكيم او مقدرا
ان جعلت او احالا من كل اقرا وواقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الا نفيا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما

فائدة المعرفة من حيث انها مستعرفة
ارادها كلها نكرات كالمعرفة من حيث انها
اسماء فيها
مفعول حكيم استواء محكم

او المعنى على نقص مثل نخيل الدهال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك
متناول بالنكرة فلا يرد نقض على قاعدة استراك كونها نكرة وتاويلها بما
وجنس احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تحرك العراك وينفرد و
جهده اى الزاده وتجتهد جهدك فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا حصرة
المصادر منصوبة كالمصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصيورة ان كانت معرفة فهي في التقدير
بنكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة اي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها ما يسوغ تخصيص بها
لسوء التقديم ولم يكن الحال مستقرة بنفسها وليس معرفة وجب تقديمها اى
تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لان في المعنى مبتدا
واخبرا ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا
ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اى الحال
فيما يعمل اسم الفاعل عليه اى على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل
العامل المعنوي وان عامله متقدم بالفعل او اسم الفاعل على مثل الظرف

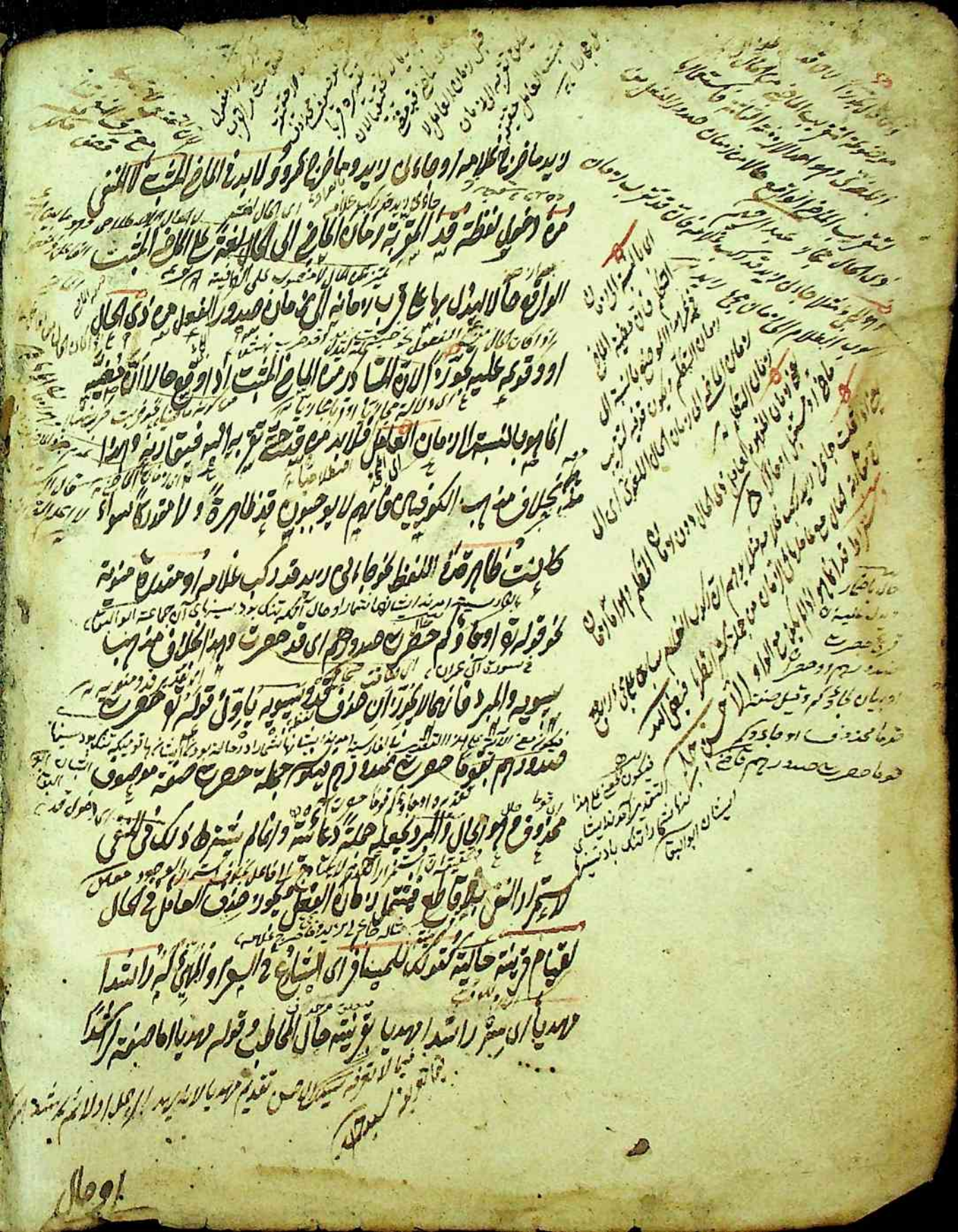

القادير وكرر بعضها ومع تمام الاسم ان يكون عما حالة لا يمكن اضافته
معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع مع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء وشابه الفعل اذا
تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فحينئذ يجب الآتي بعده الفعل لتوفيه
بعد تمام الاسم كان للمفعول حقه ان يتبع بعد تمام الكلام فينصب ولكن الاسم
اذا تم قبل لشابهة الفعل اذا تم بفاعل وهذه الاشياء انما كانت مقام
الفاعل لكونها آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
اذا دخلت على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا تنصب
التمر فيه خلافا لمن جعل الرفع دليلا فيه وان كان الاسم تاما فتح
او مجموعا ان كان اي التمر جنسا وهو حاشا ابراهيم ومع مجموعا اين
الباء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والثوب
الثاني خلاف اصل وفرعنا الا ان يقصد الاثنان اي ما فوق الواحد
فيشمل الجنس ايضا لان لفظ الجنس مفرد لفظا فلا بد من ان يشتمل او
يجمع فيشمل وفي تخصيص مصدر الاثنين بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال ما جاءني

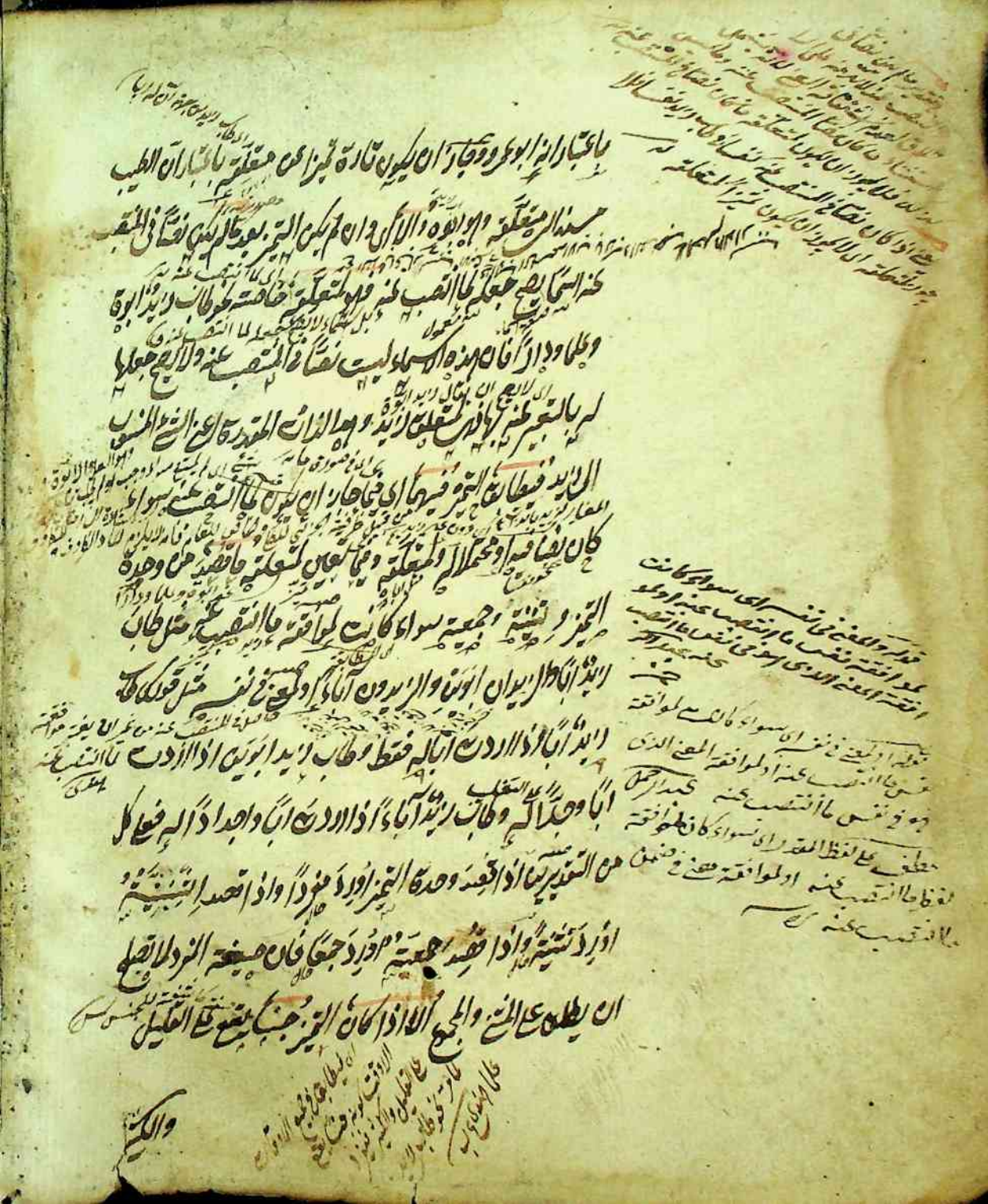

والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكفى ان يؤتى به مجردا عن التاء للتاء والكثير فلا يحتاج الى
تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد
بالكثير الذى هو الجنس الانواع من حيث اختلافها النوعية فانه لا
بد من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان كلاهما والزيدون علوما
اذا الزيدان متعلق الطلب من كل من الزيدين او الزيدين نوعا من
من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى الكثير صيغة
المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى الكثير صيغة مشتقة مثل اسد وذئب
فارسا او ماذا له بها نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية
لانه كانت الصفة صيغة كثير اى بها انتصب تمييزا لا لمتعلقه لان الصيغة
تستدعى موصوفا والمراد هنا بالموصوفية فاعليتها للمفهوم
كان الولد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباء وطيبة
الواو بمعنى مع والطف مصدر بمعنى المطابقة كانت الصفة صيغة
مع مطابقتها اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل

اعلم ان العامل في التمييز اما فعل او شبهه او مشابهة شبهه

والواو للعطف على صرحت ان كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كونها حاملة لضميره واحترزت بالصفة المذكورة عن الحال

على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها تفيد ان المراد من فارس قوتهم في الفروسية

لان من تزاد في التمييز لا في الحال والمقصود من ذكره بالفروسية بيان الحال

الفروسية لا قدر مميز حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا تقدم التمييز على عامله

لو كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا اطل

لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل شابهة ضعيفة كما ذكر

زاد فلا يقول ان يعمل فيما قبله والاصح الذي اختاره المذاب ان لا يتقدم التمييز

على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى

فاعلا للفعل نحو طاب زيدا ان كان النوة او فاعلا له اذا اظهر

جعلته لازما فالحوض تا الارض عيونا ان انبعث عيونها او اذا جعلته

متعديا نحو امتلاء الاناء ماء ان ملاه الماء والعامل لا يتقدم على العمل

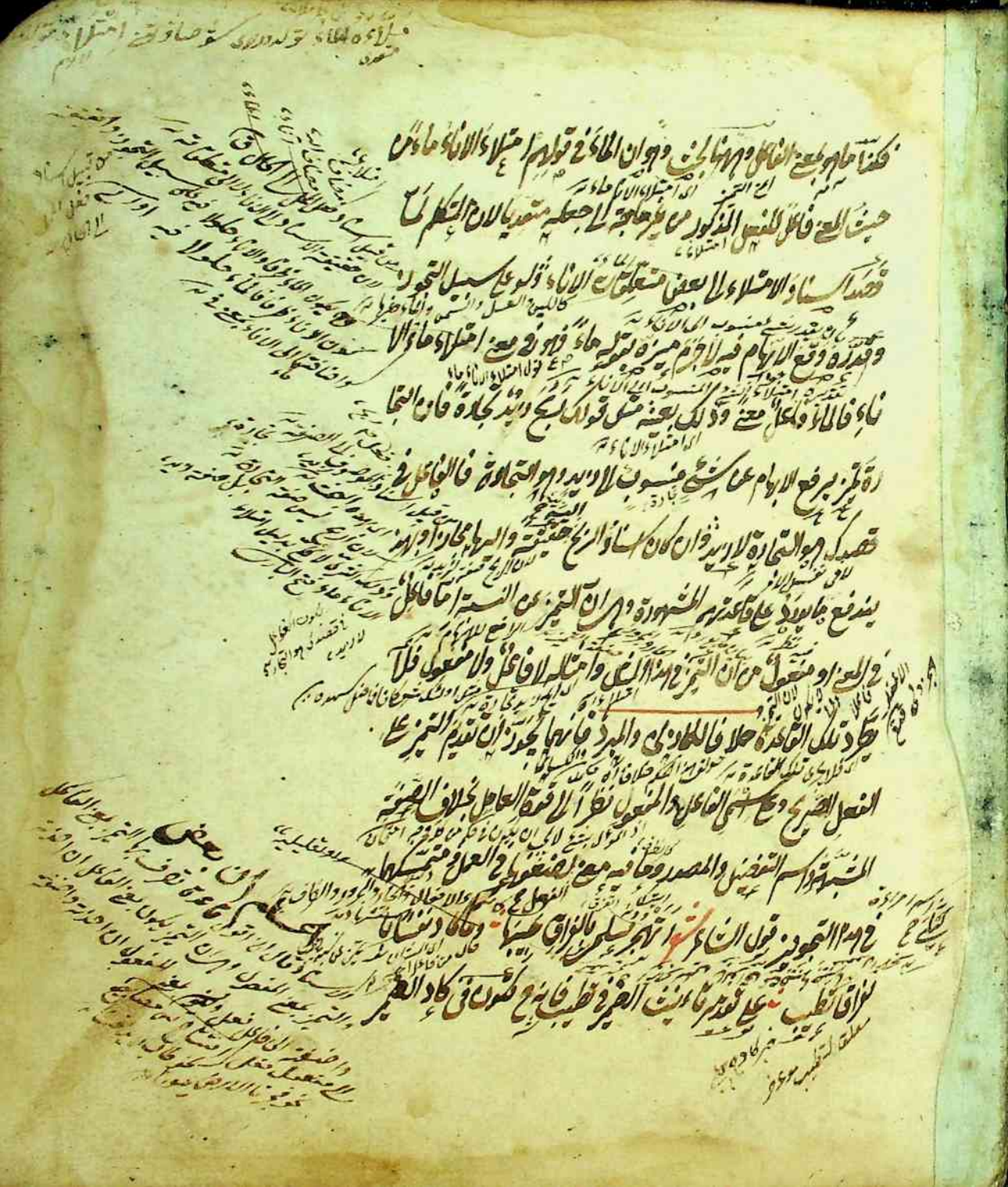

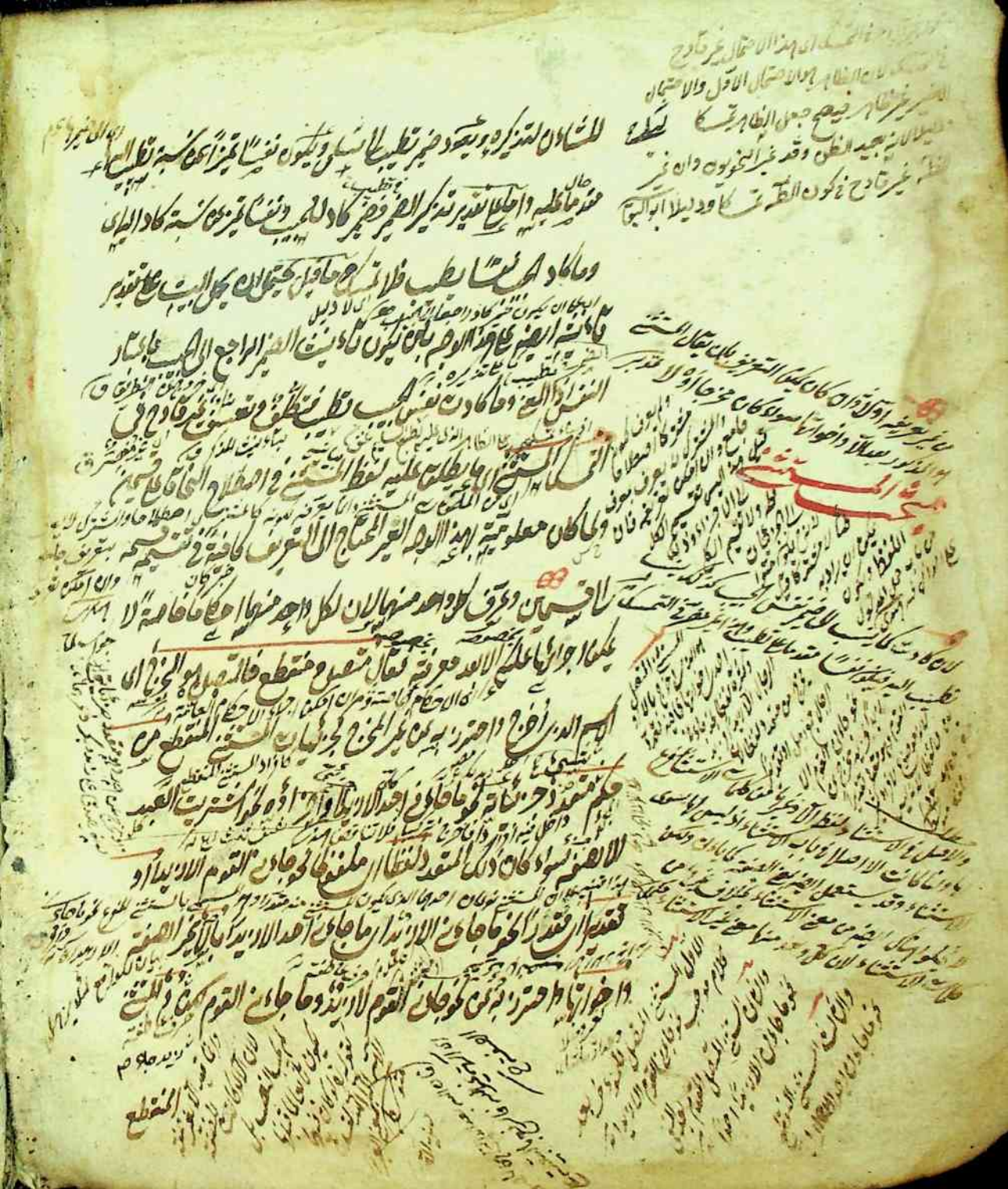

احدها

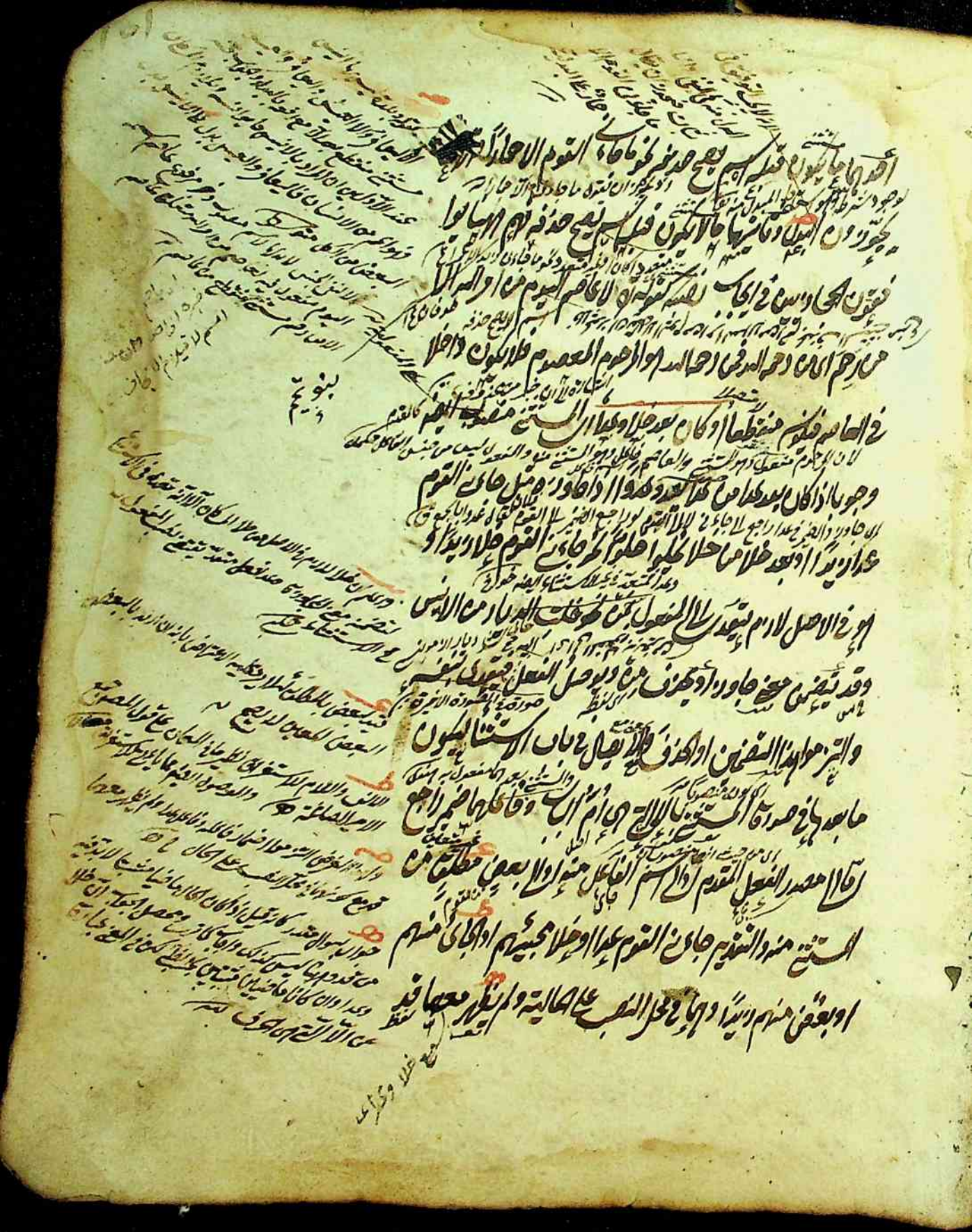

بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني القوم رجل الا زيدا وقد
لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا احدا فالمعنى كما كان في ذلك
فادلا على المعنى المراد بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما الا الله لفسدتا
والارض الآية جمع الله دلالة فيها على عدد محصور الا الله اذ غير الله لفسدتا
اي لخرجتا عن النظام فالآية في الآية صفة لالهة تابعة لجمع منكور غير محصور
في الآية ويتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى في الآية بعيسى فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء في الآية جاء آخرون حمل الا على الاستثناء واجابوا بانه لو حملت عليه
لصار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله لفسدتا وهذا يدل الا على
انه ليس فيهما الهة مستثنى منها الله وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان
يكون في فيهما آلهة غير مستثنى منها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه
يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله ثبت ان الله
يتعذر الآية بان التعدد يستلزم التغاير وضعف حمل الا على غير في غيره
اي غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع
الا غير مع صحة الاستثناء قال بعضهم فقولك ما اتاني احد الا زيد ان كان

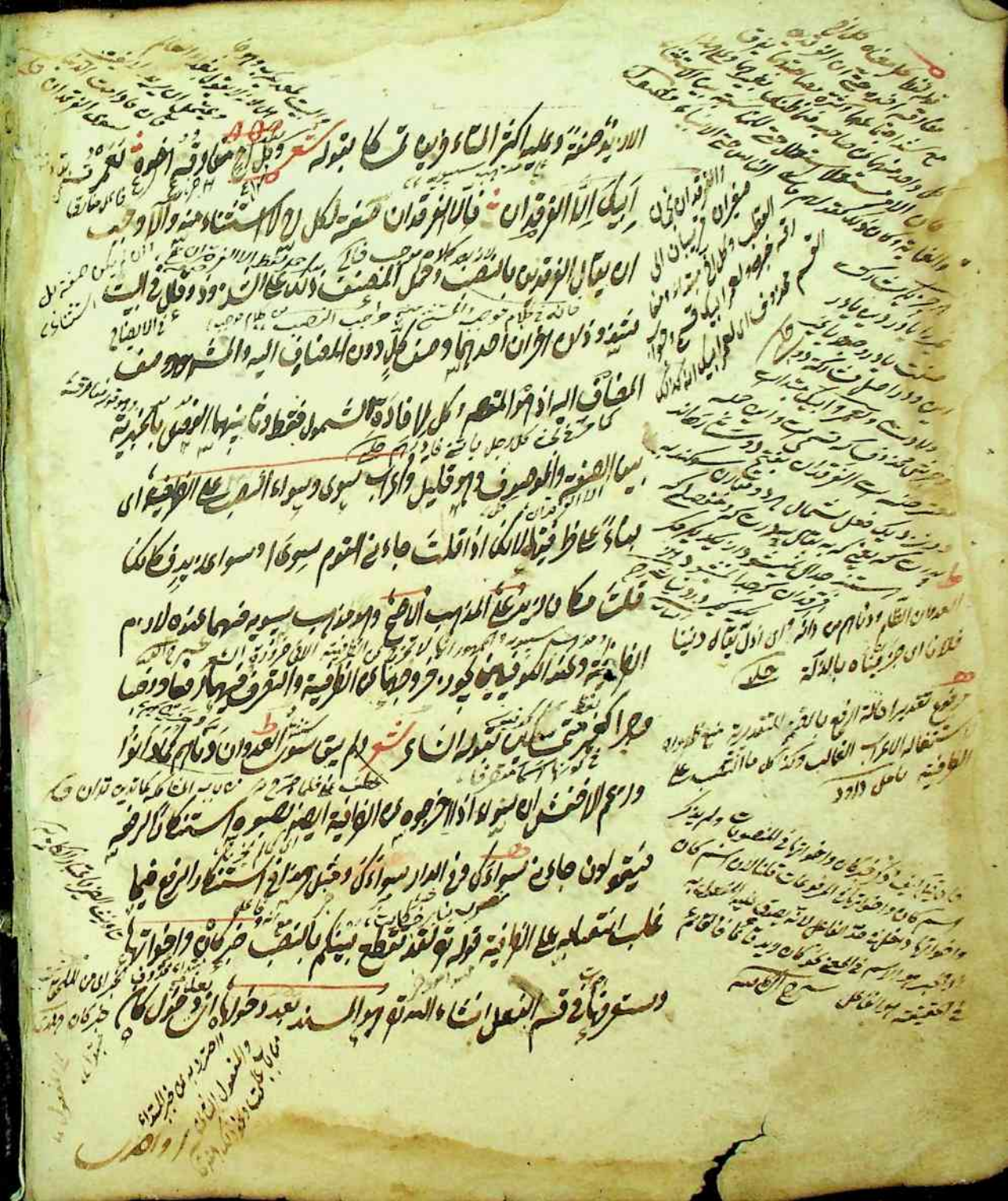

او احد اخواتها والا بعيدة ليس بمذهبنا ان يكون اسناد ذلك الاسم واقعا بعد
وخبرها على الاسم وخبرها والاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم
والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد وخبر
لها بل يكون قبله فلا يتناقض التعريف بمثل كان زيد يقوم ابوه وانما مثل كان
ابو ابوه قائم بان يقال نصدق على يقوم وقائم في هذين المثالين التعريف
وليس كذلك اذ التعريف وعلى ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما ورد عليه كما سبق الاشارة اليه فخبر
ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره ان خبر كان واخواتها كما في خبر
المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق فيجب المبتدأ والخبر وكلمة
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاشتراك
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما امرا معنويا لفظيا كما كان المنطلق زيد او كان زيدا المنطلق بخلاف المبتدأ
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لانتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة واقعة
للبس وكذلك اذا التقى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا وحال لا قرينة هناك لا

يجوز تقديم الخبر لو كان الفتى أخيذا أو قد يحذف عاملها أي عامل خبر كان وهو
كان لا خبر كان وأخواتها لأنه لا يحذف من هذه الأفعال الا كان وأما أختها
بهذا الحذف لكثرة استعمالها في كل الناس يجوزون بالاسم ان خبرها خبر وان
شر افشر ويجوز في مثلها الرفع مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم وتم كلام
بعده اسم آخر يصلح الاول ورفع الثاني وهذا تقويها اي بكان فيكون فاعلها
فجزاؤه خبرا ونصبها الخوان خبرا فجزاؤه خبرا على معنى ان كان عليه خبرا فجزاؤه
جزاؤه خبرا ورفعها الخوان خبر فجزاؤه أي ان كان في عليه خبر فجزاؤه خبر وعكس
الاول الخوان خبر فجزاؤه أي ان كان في عليه خبر فكان جزاؤه خبرا وقوة هذه
الوجوه ونصبها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عاملها
كان في مثل أجائني مظلما انظلمت اي ان كنت مظلما انظلمت فان
صلة ما كانت لان كنت حذف اللام فيما ثم حذفت فكنت كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت ان بعد ما بعد ان في موضع
كان يجوز فيها ادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار ما انت
مظلما انظلمت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان

معاني إن وأخواتها

كنت مطلعا أن طلبت فعل به ما فعل بالأول من غير فرق إلا حذف اللام
أول لازم فيه وإضمار المصدر على الأول لأنه اشتهر في إن وأخواتها واستغربها
بما قسم الحرف إن شاء الله تعالى بعد دخولها أي دخول إن أو إحدى
أخواتها مثل إن زيدا قائم ومجيء البعدية أو الدخول فيما سبق إليه
في الشق الثاني هذا التعريف وهما يعمان نحو إن زيدا أبوه قائم المنصوب بلا إن نحو
بلا أن نفي الجنس أي نفي جنس الخبر وإنما قلنا هكذا لأنه ليس كل
والأكثر من المنصوبات ظاهرا مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا لأنه ليس أكثر من المنصوبات والمجاز أكثر منصوب تأمل
بل المنصوب منها أقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه إذ لا
من المنصوبات فإن بعضها وإن لم يكن كلها من المنصوبات لكن أكثره منها فاعلم
للأكثر حكم الكل فعم الكل منها فجوز ولا يجوز أن يقال إسم لا هو المنصوب بها
لفظا كالمضاف وشبهه أو محلا كما هو مبني على الفتح وأما ما هو مرفوع فليس
إسما لما تقدم على أن إسم إن بعد دخولها خرج به مثل البوم وإن غلام رجل
أبوه قائم لما عرف هذا القيد لكان في حد إسمها مطلقا لكنه لما أراد بيان المنصوب
منه زاد عليه قوله بلا بأن السبد إليه لفظة لا التي يقع بعدها بلا تالية

نكرة مضافا او شبهها به اى بالمضاف فى تعلقه بشيئين هو معنى مضاه هذه
احوال مترادفة من الضمير المجرور اليه او الاول منه او من الضمير المجرور فى
خولنا وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل الاعلام رجل مثال يليها نكرة
مضافا فى بعض النسخ للاعلام رجل كريم فيها وقد عرفت فى المرفوعات
لتحقيق قوله فيها والاعتبارين ذرهما كذا مثال ما يليها نكرة مشبها بالمضاف
وقوله لكل على النسخ المشهورة من تلك الحالين كليهما فان كان اى المسند
اليه بعد دخولها لم يرتفع على الاحوال المذكورة بل كان مجرورا بالاضافة او
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى بليه نكرة غير مضاف ولا مشبها
به اثر ترتب عليه قوله وهو منصوب ما يجب به فاعليته لو كان مجردا معرفة او
مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله فما ينصب به اى على ما كان ينصب به المجرد
قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى المفرد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جميع المذكر
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمين فى الدار لان المغلوب حاقبلها فى الكسر والكسر
ما قبلها فى الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وقوله بالمجرد ما ليس
بمضاف ولا مضاف له فيدخل فيه المثنى والمجموع والغالب لتضمنه معنى من

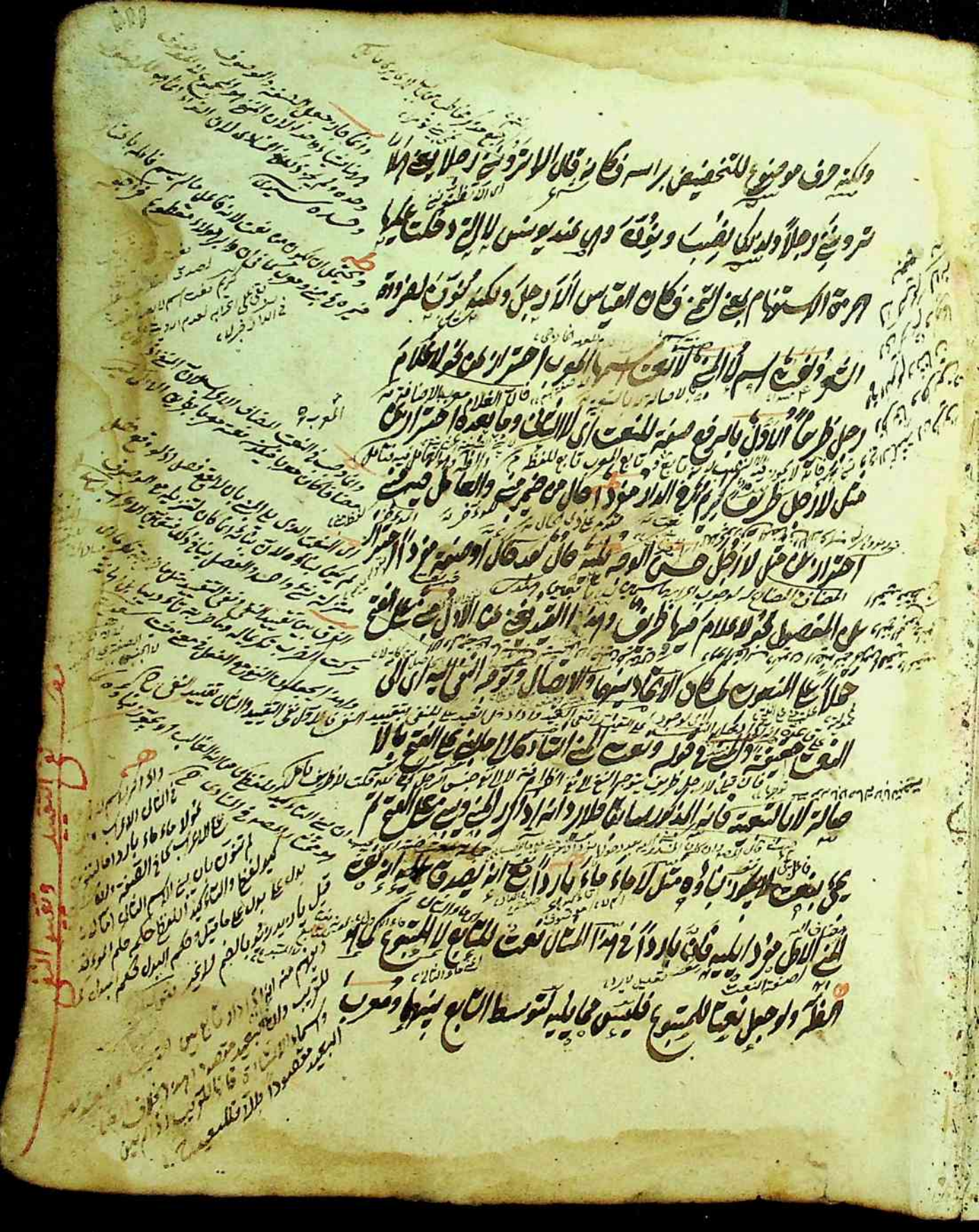

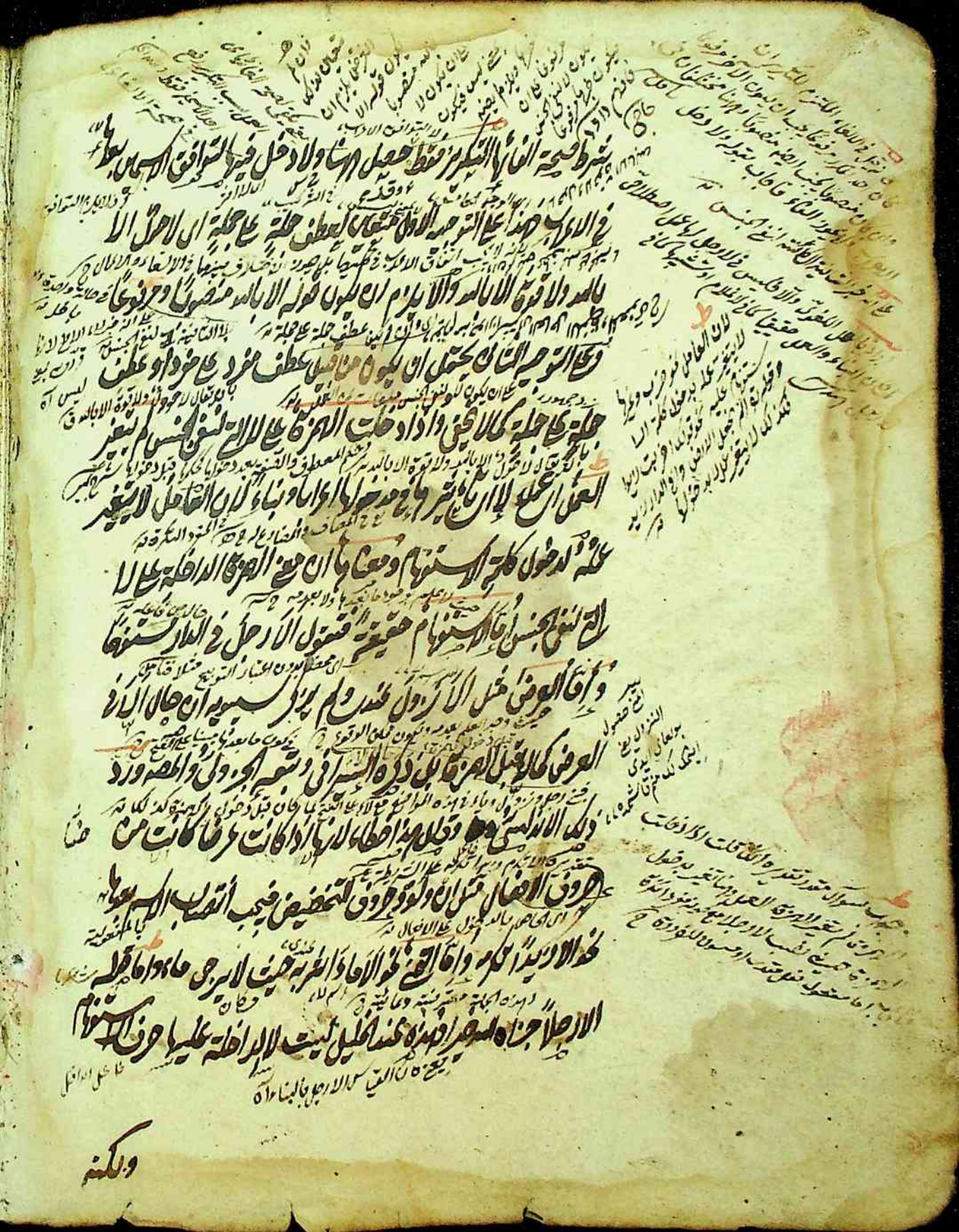

لان الاصل في التوابع ان تجيء بعد المتبوع على ما ذكر في الاعراب دون البناء وانما جاز البناء
محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب نحو لا رجل ظريف ولا
بخيل بالفتح وظريفا بالنصب والا ان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اي فحكم الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ
او المحل القريب وقد مر امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم
لا التي اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرار لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والا فتحي واذا كان المكرر في المعطوف
فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يجيء على اللفظ ان لم
لا التي ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا حيث لا يجوز فيه
البناء لكان الفصل بالعامل المحمول على محل المتصل بمنزلة الفصل بالاجنبي
اذ المعطوف على النفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وا
بنا ولا ابغي بقول ان عمرو لا اب وابنا مثل مروان وانبه اذ هو بالمجد اوتدى
وتارة زاد وسائر التوابع لا نفي فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كما ذكره الامير قدس سره ومثل لا اب ولا غلام له ان كان تركيب يكون
فيه

فيه بعد اسم لا الذي ليس بمضاف ولا شبيه به واجراؤه على الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف في الجواب وحذف النون من نحو لا غلامين جاريين
ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم
لا فيهما مبنيا على ما ينصب به وهو الجزء مع الجزء وخبرها محذوفا وقد جاء محذوفا مثل
لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة فشبه اسم لا الذي هو مع الخبر في التركيبين مع ما له ليس بمضاف
بالمضاف واجراؤه الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيقولون هو ابو ذيك التشبيه اما هو لمشاركة اسم لا اياهما في
بالاخبار اللام فشبه وبين حال المضاف اليه اللام للمضاف في اصل معناه اي معنى
المضاف من حيث هو مضاف معنى الاضافة وهو الاختصاص اذ المعنى ان
مثل لا ابا له ولا غلام له جار لشبهها اي لشبه اسم لا مع ما له في هذين التركيبين
فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة من مشاركة اسم لا مثل
هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص لان بين الاختصاصين تناسبا فان

الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي انما يفهم من غيره ومن ثم اي
لاجل ان حواز مثل هذين التركيبين انما هو لشبهه غير المضاف بالمضاف في
معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها الرجل الدار لعدم الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الابد الشيء انما هو بوجه ما وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافة الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها يضاف فيه الاب الى الدار بتركيب لا رجل في الدار واصل معناه وليس ان مثل
هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد الفاد بهما على تقدير
الاضافة وهو نفي جنس الاب او الغلام مما يجمع الفرد الموجود بالا
استقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى مفيد من وجهين فما تقدير
الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اب او لا
غلامية وهذا الاثم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلامية موجود ان
واما ثانيا فلان المراد نفي شيوع جنس الاب او الغلام من له لا نفي الوجود
عن البتة لعلوم ولا غلامية المعلوم من خلاف المسيويه والخليل وجمهور النحاة
واما خص بسيويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما ثانيهم اولان المفصح ببيان الخلاف

فعلمت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير
اللام معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط اعني الى مجموع المضاف والمضاف اليه فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فالاول نحو الا الله يبغي الخير والثاني نحو غلام
يد وان كانت صفة ولكن اضافتها لا لمعمولها بل لما غيره كضارع مصر
وكريم البلد اذا اريد بهما نحو ما ان زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنو
ية بحكم ان تقدر اللام فيها اي في مضاف اليه يجانس المضاف وطرفه
اي لا يكون احدهما المضاف وغيره والا طرفاه نحو غلام زيد فان زيدا اليه
جنس للغلام ولا صادق عليه ولا طرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي
غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فجنس المضاف الصادق عليه وغيره
بشرط ان يكون المضاف اليه صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم
خصوص من وجه واما بمعنى في ففرقه ان ظرف المضاف اي حاصل ان
المضاف اليه اما مباين للمضاف وهو ان لا يكون هو فاضافة بمعنى

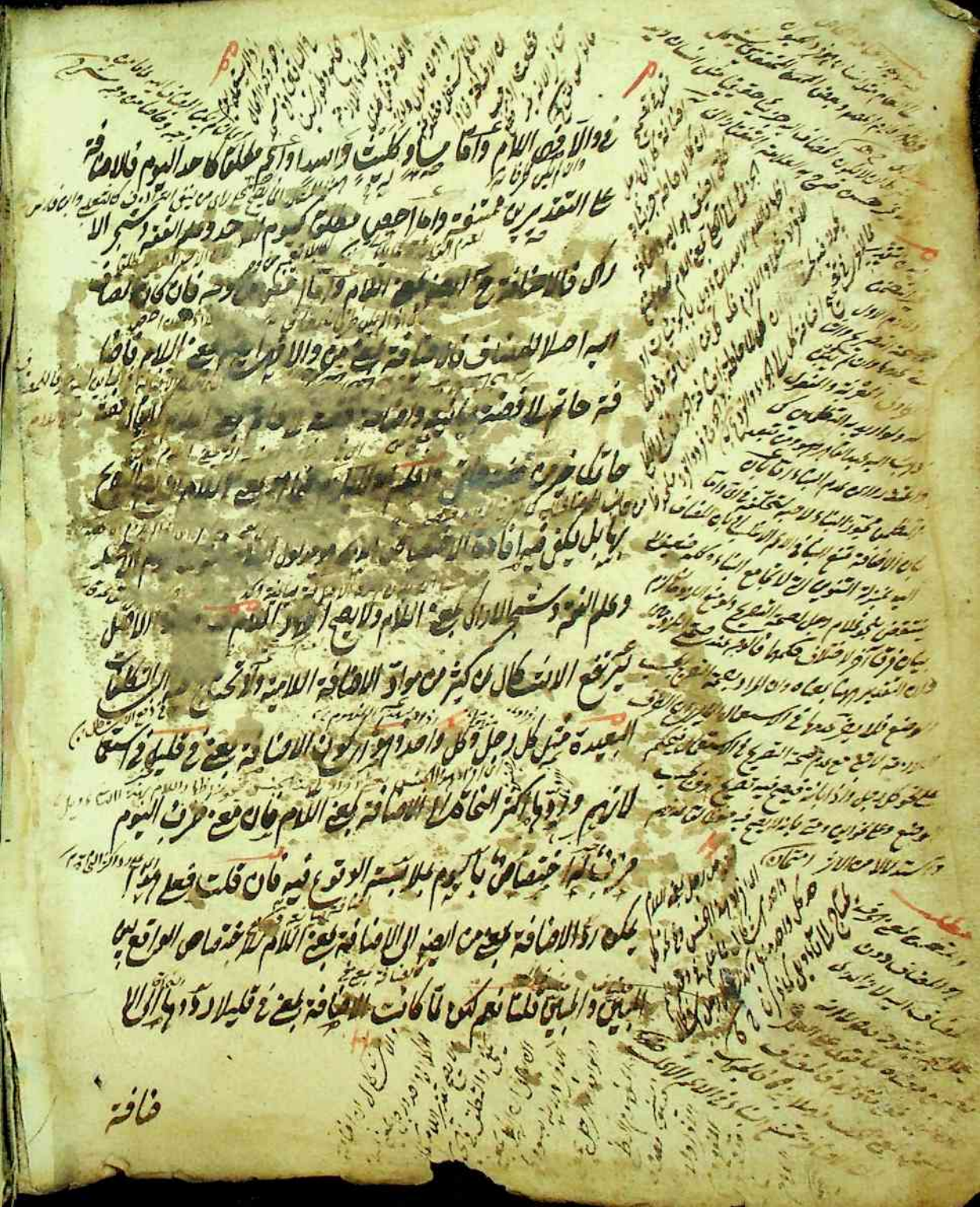

بمعنى اللام تعكيلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم قال الله
ان كان خلاف الاصل
برهان يحمل

ولذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهار بما قلنا من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي تقدم ذكره
وتفيد الاضافة المعرفة تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه
النكرة نحو غلام رجل فانه يخصص تعليل انه كان
قبل اضافة لا رجل كان شتركا بين غلام رجل وغلام
اضيف لا رجل خرج
شرط الاضافة
فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر
مما يسمح به الكسر وان لم يكن معرفة فلا اضافة
المراد بالتجريد تجريده
نفسه من غير تجريد اذ كان معرفة
المعرفة لو اضيفت
الاداة وهو التعريف لو اضيفت
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها

تعريفها بالاول للزوم كون المعرف صفة للنكرة وبالثاني لكون المعرفة
اذ دون صفة للمعرفة والمراد ان الذي يرد اليه يتم وهو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
هذا ترجيح وجوب التركيب الاول وانتفاء الثاني والرابع من ذلك ان يكون لكل واحد
جزء من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها
فلا يراد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص من جهة اخرى
تفيد تخفيفا فجاز تركيب الضاربا زيد والضاربا بكر ازيد لحصول التخفيف بحذف
النون واضيف الضاربا زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضاربا انما
سقط للاضافة واللام لا للاضافة ولا لانه لا دخل في هذا
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط على
هذا كان الاولى تقديم هذا التعريف على اخويه لكثرة فوائد الكلام
فانه يجوز تركيب الضاربا زيدا حالا انه يلزم ان دخول لام التعريف انما
هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف
باللام واجاب المصنف عنه وشرحه بانه غير مستقيم لان القول بان دخول اللام

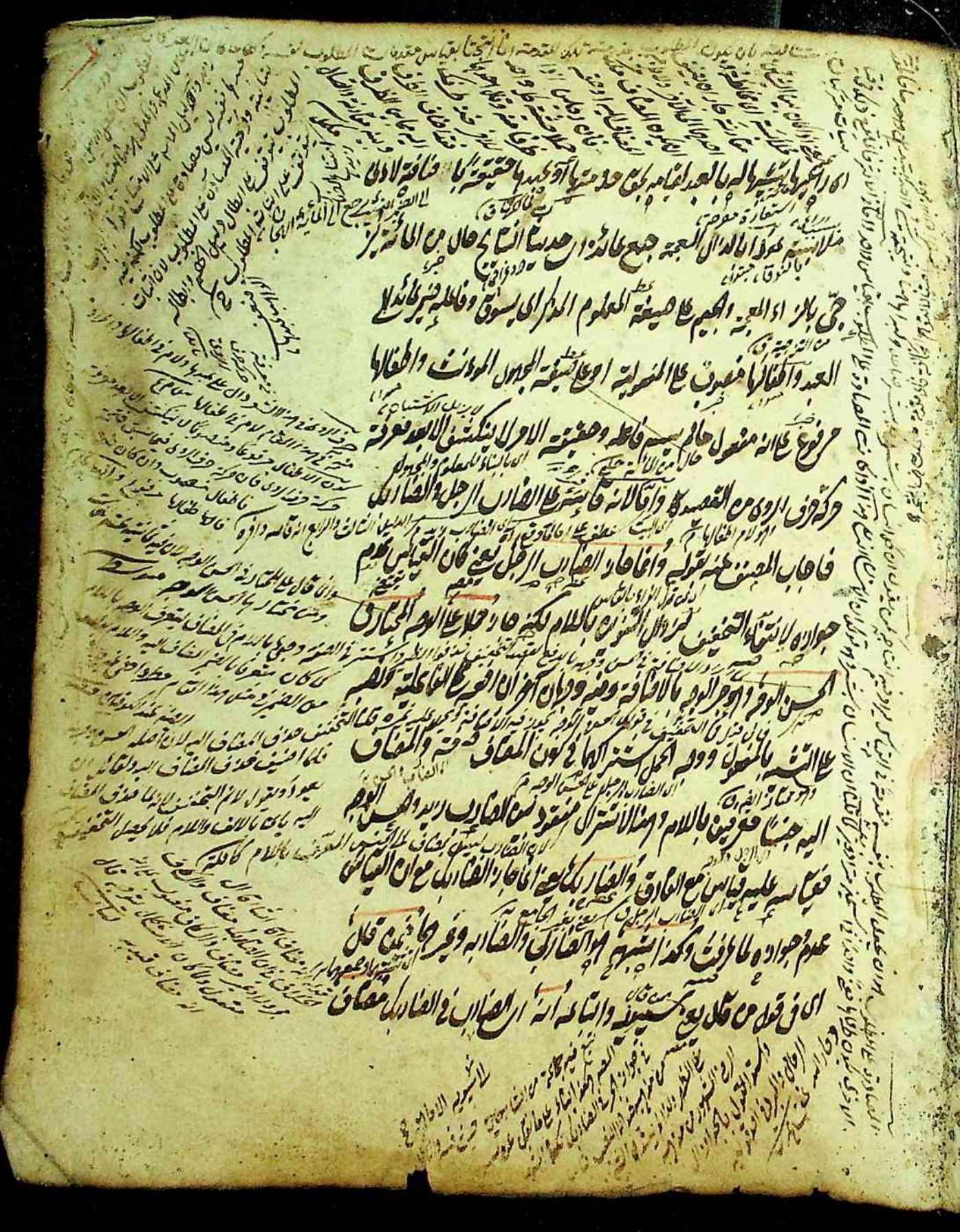

الغير المنفصل مثلا هذا غلام زيد وحصل التخفيف جدا ثم حمل العمار على ما قبلها لانها
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر من غير الباب حذف
تنوينها قبل الاضافة للاضافة ثم لم يحملوا الغلام والد عليه لانهما ليسا من
باب واحد والعلم انا حملنا قول وضعف المائة الاحمان وبعدها وقوله
فما الضارب الرجل والغلام الى حملا على ظاهرها على الاجوبة من استدلال الفراء
على جواز الضارب الرجل والغلام الى باب المضاف اقيم مقام المضاف والمضاف
ان يجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة واحدة بالنسبة للعلم بانتفاء
الضارب الرجل فيجب قول وضعف المائة الاحمان وبعدها المائة ضعيف يطلق
المجرد عن اللام المضاف اليه صفة مقدرة باللام لانه شبيه العطف
يصير مثل الضارب زيد عمرو والعالم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يتحمل في العطف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وقد يمنع مانعة من قيام شائبة
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وقد يمنع كل من الصورتين الاخريين الى
مسئلة ظاهرة ويقضي الرد على الفراء في الاستدلال بها والاضافة موصوف الا
صفة مع جاء المعنى العادي بالتركيب الوضعي بحاله لان لكل منهما في التركيب

وهو ما ءاخره واو او ياء ماقبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تنقل عليها الحركة لمعارضة حتمية السكون تنقل الحركة الا ان حرف العلة بعد السكون قبلها بعد السكوت والرفع بعد سكونه

اللذان ولا تنقل عليها الحركة بعد السكوت بخلاف الالف اذ وكذا بعد السكون

الى ياء المتكلم كسر اخره للمناسب مثل تربي وداري والصحيح وظبي وادلوي في

اللذين به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان اليهما الاصل والصحيح انه

الفتح اذ الاصل في الكلم ان تبنى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن

حقيقة او حكما والاصل فيما ينبغي على الحركة الفتح والكسر انما هو عارض للتخلص

فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثالثة قلبت الالف على اللغة

الفصحى لعدم موجب الاعلال كعصاي وفتاي وهذيل وهم قبيلة من العرب

غالبا اي الالف حالة كونها بغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء

مثل عصي وفتي ولا تقلب الف التثنية كعلاي لالتباس المرفوع بغيره بب

القلب وان كان اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء او اجتمعت مع ياء المتكلم

لاجتماع المثلين فيجب ادغامهما مسلمين او الاصيل الى ياء المتكلم واسقط الثاني

للاضافة فادغم الياء في الياء صار مسلمي وان كان آخره واو قلبت الواو ياء
لاجتماع الواو والياء والاول منهما ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم
واسقط النون للاضافة فصارت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب ذلك الغيبة قلبا تغير ما تحركت ياء لكسرة المناسبة
لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك
مسلمين مسلمي وهو مصطفون مصطفي بفتحة الفتحة وفتحت الياء اي ياء
المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم السواد الساكنين ان لم يحركا واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة اذا مر ذكر البحث فيها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاني وابي اي فاحكم في واو وابو مذ اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي
مثل يدي وادر بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واحاز المبرد فيهما اخي وابي
بزيادة لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتسكين
الكل بقول الشاعر شعر وابي مالك اذا المجاز بداره وجعل الاخ على الاب
تستار بها طعنا وعنه واحان عنه العسف بان ذلك خلاف القياس في استعمال
الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون اللام به اي ابي جمع اب فاصله ابوي تحركت

النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار اب
وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبينا اصواتنا بكين وفدين
ينا بالياء اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن انا آباؤنا فدا
ذكم وتقول اى امراة حائلة لا تشاء الاضافة الحم لا الذكر حل وفح
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلها عن اخى وابى
لانه لم ينقل عن العرب فيهما في الشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل
عنه بعضهم ذلك الخلاف في السماء الاربعة ويجاء في فم حال اضافته الى
ياء المتكلم فيه بالرد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد استعماله
به وفي في بعضها بالياء للعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل فم وان وحم
وان وفم بالجر كان الثاني ولكن فتح الفاء اوضح منها اى من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم و
حمك وفم مثل دم بالجر فيقال هذا فم وفماك ورايت فما وفماك
ومررت بفم وفمك وفم مثل دلو بالواو فيقال هذا فمه وفموك ورايت

حمواً وحموك ورأيت حمو وحموك ومثل هنّا بالالف فيقال هذا حما

وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا أن جواز حم

مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل

يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالة الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد

مطلقا اى في الافراد والاضافة ويقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن

وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر

لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس كاسم الجنس

وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من

الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل لكن

خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص فيما اضيف الى

ياء المتكلم فانه لا يضم مطلقا فقال الاختصاص حكم باعتبار اضافته

اليه والقطع اى ذو عن الاضافة لان حقيقته وصلة الى اسماء الاجناس

ليس الا بالاضافة اليها التوابع واحدها تابع منقول من الوصفية الى

الاسمية والتابع الاسمي هو كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة

توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات الى اقسام الاسم فلا جتماعها
حدها بالجمع والمعنى ان اين وحرف وحرف لعدم كونها من افراد المحدود
كل فان اى مثلا فرضت لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل
فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا فليس باعراب سابقه اى جنس
اى اعراب سابقه بل يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ثانيا كلا اى
من جهة واحدة بشخصيته مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وان اختلفا
وان تغاير كل منهما بالشخصية جاءني زيد العا
لم لان المجيء المنسوب اولا الى زيد في قصد المتكلم منسوب ثانيا الى العالم
حطا على قوله كل فان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان وا
خواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج
الكل الاخير المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر فان كان هو
الابتداء عند التجريديين العوامل اللفظية للاسناد كما هو المعتبر

ولا فصل اى لا فرق بينهما ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه
نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لتعرض المعنى اى لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المشتق عليه حالا في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي
حال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذا حال يدل
على ان ذاتا ما صاحب حال او موصوفا في بعض الاستعمالات فان يدل في
بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وقد يجوز ان يقع بعتا وفي
بعضها لا يدل على ذلك وقع لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى ذي مال
اى كامل في الرجولية فاى رجل ما مبهم دلالته مثل دلالة التركيب على كمال
الرجولية يصح ان يقع نعتا وقد مثل اى رجل عند كل لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات العينية بمنزلة معنى
حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا في المواضع
الا ترى انه لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة لهذا الى
ان الرجل يدل على اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت

والتثنية ص

وجرًا والتعريف والتنكير والافراد والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صيغة
يستوى فيها المذكر والمؤنث كمفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور
او فعيل بمعنى المفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة موء
نثة تجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلقه يتبعه فى خمسة
الاول والرابع والخامس والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان
فى السواد من تلك الامور العشرة كما ذكر بعض صيغة الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به بعض يشترط فى الفاعل فان كان مفردا
او فى حكمه او مجموعا افرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وصوتا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا بغير الا وهو ثابت
جواز الامرين فى نحو قام رجل فى الدار غلامه مثل يتبعه علامة وبرجلين
علامها او غلمانها مثل يتبعه غلاماها وبرجال فى الدار غلمانهم مثل يتبعه غلمانهم
وقام بامرأة فى الدار ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل فى الدار جاريته مثل
تقوم جاريته وبرجل معمور داره او معمورة داره او فى الدار جاريته

مثل يقوم او تقوم في الدار جارية فان قلت اذا كان حق الفعل وجوب
الاول واعلا الوصف بحال الموصوف يضمر في الخمسة البواقي كالفعل لان
فاعله كالضمير المستكن فيه راجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى
الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في
جمع المؤنث ويعدون في الواحد المؤنث والذي قلت مررت برجل
ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول ذهب الفعل يذهب وذهبا ويذهبان وذهبوا
وتذهب وتذهبان ويذهبن فلم خضعت الثاني بهذا الحكم قلت لان المعقد الا
صلي في هذا الباب ان يكون الوصف الذي هو صفة الموصوف بالتثنية والجمع
كان الوصف الاول يتبعه في الاعراب كما كان الاخير خبرا للفعل
في الخمسة البواقي عن التثنية لما ذكرت انه لا حكم له في التثنية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم له بالتثنية في الخمسة الاول لم يكن فيه
بالحكم بعدم التثنية فانه غير منظور اليه بل بين فيه بعدم التثنية لكونه
كالفعل بالنسبة الى الاسم الظاهر بعده يتبين حاله عند عدم التثنية ومن ثم اي من

لاعلى قيام بها وكانه لم يتبع في بعض النسخ قوله لانه يوصف به واورد الشيخ الرضي وقال لم يذكر المصنف ان الايوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والعلم يوصف
اخص ان الايوصف بالضمير لانه يتبين ذلك او مساو اى للموصوف المعرف
الله احتفالا بالتعريف والعلمية من الضمير يعني اعرف منها لانه المتقدم
الاصح فيجب ان يكون اكمل من الضمير في التعريف او حسبانا بالانه لو لم يكن
اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات فيها مساواة ومن ثم اى من اجل ان الموصوف اخص
او مساو لم يوصف بذو اللام الا لجنسية اى بذي اللام الاخرى او الموصول فانه
الضمير فانه لما دخل بين اللام لما عرفت بينهما من المباينة والمغايرة في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس
او بالاضافة لا مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني
الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني رجل صاحب غلام
الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او

تعالى وما أنتم لهُ بمخزنين في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها منذرون ضرورة

لغرابة فلو أتى بقوله بتوسط لا أخره لدخل فيه مثل هذه الصفة

ونقل عن الصحاح أنه قال في أماليه الكافية أن العاقل في مثل جاءني زيد

العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة فلا

فليس بعطف على التحقيق وأما هو باقي عاجلا بأن عليه في الوضعية وأما

حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلكل

حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع أنه ليس بعطف وقال

بعضهم فيه نظر لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما

تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغيرهما فمن جعلها غير عاطفة في الصفا

وعاطفة في غيرها إن قرب المعيد من غير ضرورة داعية وإذا العطف على الضمير

المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل مطلقا كان أو مستترا لا المنفصل الذي

منفصل أو لا تام عطف عليه وذلك لأن المتصل الرفعي كالجزء من الفعل

لفظا من حيث أنه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث أنه مضمن

لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث أنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو

عطف عليه بلا تأكيد كان كما عطف على بعض حروف الكلمة فاكد

Powered by Google

أولاً بالمنفصل لأنه يدل على بطلان ذلك المتصل وإن كان كالجزء منفصل من حيث

الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به تأكيده فوصل له به استقلالاً ولا

يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه

فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف الغير تأكيداً وهو باطل فإن كان الضمير

منفصلاً نحو ما ضربت إلا أنت وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيها إلى التأكيد

بالمنفصل مثل ضربت أنا وزيد ضرب هو وعلاجه الآن تبع فصل بين الضمير

المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد لأنه قد طال الكلام

بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل الفصل بين

حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد أو بعده كتبوه فما أثر كنا ولا إياه وأنا

فإن المعطوف هو إياه وألا وإن الفائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وإن قال أو معنى

يجوز تركه فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله فوكبوا أفيهم أم الفاء والواو

وقد لا يؤكد والآخران متساويان هذا **واعلم** أن مذهب البصريين

يين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوز أن العطف بلا تأكيد ولا

فصل لكن على قبح والكوفيون يجوز ذلك بلا قبح وإذا عطف على المضمر المجرور

أعد الخافض

مباحث اعادة الجار في العطف لازم عند البصريين ... عند الكوفيين

الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال

الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور

لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة

وليس للمجرور ضمير منفصل كما سيجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف

عليه كما في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له تكلف ولا يكتفي بالفصل

لان الفصل انما شرع في الاول جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فينبغي ان لا

يكون التاكيد بالمنفصل لعدم لا يظهر له اثر فكيف يكتفي به فلم يبق الا اعادة العا

مل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف اما المجرور والعا

مل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ

بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في

نحو بالله والاكثرون على انه لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب

البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة

في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل

في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جاريتك من غير شرط تقدم التاكيد

بالمنفصل وجاز اعادة الجار تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والا بدال فيه نحو
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار وليم يجز العطف في الاول الا بعد
التاكيد كالمنفصل وفي الثاني الامع اعادة الجار قلنا التاكيد عوض المؤكد
والبدل في الاكثر اكل المتبوع او بعضه او متعلقه او قد يغلط قليل نادر فيهما
ليسا بابين فلا حاجة في ربطهما الى المتبوع بما لا تحصيل مناسبة بخلاف العطف
فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من
تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمرفوع واعادة الجار في المجرور ليتحقق
المتصل المرفوع من فرقة الاتصال وناب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
لمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والعطف في حكم العطف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاصول العارضة
له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيه مستغنى في المعطوف واما قلنا
عن الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان

المعطوف

المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه واما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه
مستغنى في المعطوف احترازا عن مثل قولنا جاء رجل وجاء زيد فان جاء زيد
معطوف على جاء رجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضيه
تجرده عن اللام هو اجتناب اللام وهو مستغنى في المعطوف واما
لكونه نكرة وهو مستغنى في المعطوف عليه لعدم التعيين ان اريد
بسكنة رجلا او تعين عند المخاطب بقرينة ان اريد بسكنة رجلا
بسكنة زيد وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال قام
الا نفي ويريد ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد ويحو لان حكم زيد بالنظر الى حرف النداء ان كونه مفردا معرفة في
نفسه وهو مثل زيد في قولنا مفرد معرفة فالمتبوع بانفراده في يا زيد ويحو زيد
يجب ان يكون مثل زيد في قولنا مفرد معرفة وهو كذلك فان معناه
اجعل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع ثم يجوز ترك جاء زيد
بيانا او قطعا ولا كذلك المعطوف بل يجب ان لا يوقف او يفصل بينه وبين
لكان معطوفا على قائم او قاعد فيجب ان يكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لكونه عن

الضمير الرابع في المعطوف عليه العائد الى اسم فاعل ان الرفع على ان يكون خبرا
مقدما على المبتدأ وهو مؤخر وليكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه وان كان
لقائل ان يقول هذه القاعدة مستفادة بقولهم الذي يطير فيعجب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويعجب المعطوف عليه ليس
فيه ذلك الضمير فلا جائز فكيف وانما جاز الذي يطير فيعجب زيدا الذباب لا
لما ان الفاء في هذه التركيب فالسببية اي فاذا الباء للسبب بان يكون
معناها السببية للعطف فلا يرد نقضا على القاعدة او يكون معنى السببية
مع العطف لكونها تجعل الجملتين كجملة واحدة فكأنه بالرابط الاول والمعنى
الذي اذا يطير يعجب زيدا الذباب او يلزم منها السببية الاولى الكائنة
فالمعنى الذي يطير فيعجب زيدا ان يقدر فيه الضمير اي الذي يطير يعجب زيدا يطير
انه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بالواو وحده فلا يفيد بان
عطف السمان على معروف بها عاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب
الاظهر عندي ان العطف الما مجعول فالمعنى اي اجالة الاسمين بغير
العاطفين بان يجعلا معمولي عامل واحد من العامل معمولي

32

عاملين واما قوله معمولي عاملين لان معمولي عامل واحد فانه جائز
الى العطف
انتهى نحو ضرب زيد عمرا وخالدا ولا يلزم من اتحاد عاملين فيه لا خلاف
فانهما مختلفان غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك مدفوع
وهم من يتوهم ان مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا القبيل
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد
ليفيد ذلك العطف ما وقع في قول امرئ القيس سموت اليها بعد ما نام اهلها
قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان
كان واجب النظم جائز الكتبة لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الواو
الواحد لم تتبع ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه جوزه
هذا بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأبى ذلك الا من اراده غلبة
ولا يقتصر على صورة السماع بل يجوز ويعتد به جواز ذلك العطف مع
خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار لزيد والحجرة عمرو
عند ان الدار لزيد والحجرة عمرو اي الا في صورة تقديم المجرورين غير المنوع
او المنصوب لجميع في كلامهم وان يقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف

القياس فتقدير ما مر ودا السماع خلافا للسيوطي فانه لا يجوز اذ العطف بحسب
التقدير وهو قبل الجزء الحقيقة هذه الصورة ايضا بل يجعلها على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه على اعرابه بجر زيد ودون عرض الدنيا والمعنى يريد الاخرة دون عرض الدنيا
كما جاء في بعض التراكيب فالمراد بعرض الآخرة ان يريد تابع ما يتوجه اليه
اي حاله وشانه فهذا السامع يعني يجعل حاله فاعلا مغربا منصوبا في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيجب عليه ويحق ان ينسب او
المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا يرد ذلك اعلم ان الغرض
من السامع ان يلقي اليه فائدة يعلمها ولذلك الذي يكون بتكرير اللفظ
نحو ضرب زيد زيدا او ضرب ضرب زيد اولذي يطابق السامع به يجوز ان
يخالف المنسوب نحو تولكد ايد قتيل فيفيد فائدة ان السامع ان يريد بالقتل
الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى الشك وارادة المعنى
الحقيقي او المنسوب اليه فانه ربما يتعلق الفعل الى شيء والارادة نسبة
بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع قطعا شديدا فيجب تكرير المنسوب
اليه لئلا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لان يفيد معناه او تكريره معنى نحو

جنس الكلام

قوله الكلام لغة اللفظ الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها

تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه

لا يجوز تكريره متصلا ويجوز ان التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما، او افعالا او حروفا او جملا او حركات

تفيدية او يزيد ولا يبعد ارجاع الضمير الا التاكيد اللفظي الاصطلاحي

وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود والغرض من هذا التعميم عدم

اختصاصه بالالفاظ محصورة والتاكيد المعنوي مختص بالفعل محصورة اي

معدودة محدودة وهي نفس وعين وكل واجمع واكتع وابتع وابصع

بالصاد المهملة وقيل بالقاف المعجمة قيل لا مع لزوم الالف والتاء

الا اذا دخل حسن [illegible] التع مشتقا من حول اكتع ان تام والبصع

بالمهملة من بصع الغرق اذا اوى والتبع من اتبع اذا تلا

وهو طول العنق مع بنية معوزة ومن الشباط من اسبات عكفيه

هذا العلم ومعناها التاكيدي بانها من الصفات فالاولان ان النفس

والعين بمعنى اي يعبان عما الواحد والتثنية والجمع والذكر والمؤنث

فاختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضمير ما العائد الا

تاكيد بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كما
جزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة
مثل اكرمت القوم كلهم اشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الشرا
فيصح تاكيده بكله بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق
اجزائه لا حسا ولا حكما فهم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارز
كان او مستكن بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير
اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرم هو نفسه فلولم يؤكد الضمير
المستكن في اكرم بقوله هو وبقي اكرم نفسه لالتبس نفسه الذي هو تاكيد
بالفاعل اذا وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها
اما تاكيد الضمير بالمرفوع نحو زيد تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس بلا تاكيد
بهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمنفصل
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك

فاجيء لعدم اللبس واى قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل
واجمع بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التاكيد بالفاصل لان
كل واجمعون يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا
والتبع والتوابع يتبع التابع وتتبع التوابع بفتح الهمزة على ما هو المشهور
لاجمع يعم يستعمل هذه الكلمات الثلث بصيغة لا بالاصالة لكونها ادلة
على المقصود وهو الجمعية فلا تستلزم تبعية التابع المتبوع فيه اى في اجمع
لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر التابع مع احواله دونه اى دون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها مع الجمعية والتزام ذكرها دون ذكره لشائبة
التبعية بدون الاصل البديل تابع مقصود نائب الى المتبوع اى يقصد
النسبة اليه بسببه حاصلة للمتبوع دونه اى دون المتبوع اى لا تكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بسببه حاصلة اليه بل يقصد النسبة
اليه بتوسطه وتعهد النسبة الى التابع سواء كان حاصلا اليه مسندا او
غيره مثل جاءني زيد الفوق ورايت زيدا الفوق واحترز بقوله مقصودا بالذات
نحو لا المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة

بدل الكل

نحو سلب زيد عونه او ثوبه عكس نحو بسلبه ثوبه من الجرام فمثال فيه وبدل الغلط

اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة لادنى ملابسة والاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب

الا دون طلابه فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول نحو

وان لا يتحدا ظهورا بما يليق بالمقام نحو جاءني زيد اخوك لا زيد

واخوك وان اختلفا ظهورا فمتحدان وانا قال ان رام الرفع وان

لا الا الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل

لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل

المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين

فيكون المقصود هو الاول فانجه ان لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني

فقط دون سائر الابدال الا لعلة وقال بعض المحققين في جواب الكلام الناقص

لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اردوا انه ليس مقصودا اصليا

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الاول

وجئت بالثاني تتميما له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه

الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني

بدل البعض

بدل وح يكون التوضيح الحاصل بمقصودة التبعي والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزءه اي جزء المبدل
منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي
المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المبدل النسبة الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث تعلم البداءة ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا
باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا راسه وضربت زيدا ظهره
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم من تضمنها اخبار بغير زيد بخلاف
بدل الغلط بغير اضراب لكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او
جزءه فيدخل فيها اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون البدل منه بناء
على هذه الملابسة نحو ضربت الى اخر فلكية والمنافقة بان التعريس جزء من
فلكية بل هو مركوز فيه منافقة والمثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل ضاربت زيدا
الاسد فيه خانة لاجمال هذه المنافقة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدور
رجان وانما لم يجعل هذا البدل قسما تاما ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته

بدل الغلط

وندرة بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة

والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تصدانت اليه اي الى المبدل

غيرا فتبادر حلا بسته بينهما نحو ان طلحت بغتة اي بغتة المبدل وهو المبدل منه و

يكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين كمررت بزيد اخيك وبكرين اخويك

رجل غلام لك ومختلفين نحو بالباب جبة كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا

كان البدل نكرة جملة من المعرفة فالغرض اي نعت البدل النكرة والتأكيد

لئلا يكون المقصود انقض من غير المقصود من كل وجه فاتوافيه بصفته ليكون

كالجابر لما فيه من نقض النكارة مثل بالباب جبة كاذبة ويكون ذلك

اربعة نحو جاءني زيد اخيك ومررت بهما الزيدين تشبيهم اياهم ومختلفين

نحو احول ضربته زيدا او اخيك ضربت زيدا اياه والابدال ظاهر من مضمر بدل الكل

من الكل الاحق الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب لا قصور

تخصيص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود

انقض من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال

والغلط فان المانع فيها منتفي واذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول

باب المبني

المبني الى الامر الذي وهذه الحد لا يصح الا على الاصل يعرف بما يشبه المبني على الاطلاق لا
يعرف الامر المبني اذ لو لم يعرف لما كان تعريفا للمبني لان الاسم لا يذكر في حد المبني
جاء نائب اي اسم نائب مبني في الاصل وجاء فعل والفعل الماضي والامر يغير اللام
والمراد بالمشابهة في تعريف المعرب هو المشابهة التامة وقد فصل صاحب
المفصل هذه المشابهة بانها اما بتضمن الاسم معنى الاصل مثل اين فانه يتضمن
معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالشرط فانه شبيه الحرف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه موقعه كالذي فانه واقع موقع الذي او
مناقلة للمواقع موقعه كالجار والمجرور موقع ما هو كالمسند المضموم فانه قائم
مقام مرفوع كاف الخطاب المشابه للمرفوع في نحو ارأيتك وانما فتحه لانه
من كلام يقصد فيه قراءة الفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يخالف
معه عامله بعد هذا المضاف في الاعرابية الاضافية المعدودة كغلام زيد و
غلام عمرو وكلام بكر من المضاف اليه معرب وان كان المبني معه بالاضافة
والفرق بين المعرب اذا تركب وبين المبني اذا تركب ان الاصل كان المبني قائما
اشتمل فيه مجموع هذين الامرين اعني بالتضمن معا او بالتضمن احدهما فقط

فظاهر ان الباء لمنع الخلو واما اختلف ترتيب ذكر اثنانية والترتيب في
تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا بناء على ان التقدم بالذات مفهوم منه وجودي لكن
والثانية للمستغنى واما الكوفيون فيميزون الثاني في المعرب وبالعكس
والمراد ان احوال البناء والسكنات البنائية لا يعتبر فيها البصريون الا بعد الاعراب
لان هذه الالفاظ لا يعتبر بها الا عند ما لا يتم كلاما بدونها على ان الحركات البنائية
الفيء كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالفتح رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا
وعكسها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وخبر اي حكم المبني
واثره الترتيب بالذات اي لا يختلف اخره اي اخر المبني لكنه لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف اخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ورايت رجلا ومررت
لابد وان اي المبني والباء للاستعانة اي بالاستعانة بالاعراب الخ المضمرات
صولات والاسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على
اسماء الافعال الجملة الافعال لتضمينه معنى تحت الاصوات فيما يقع بالاصوات لانها
الاصوات وبعض الظروف واما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية
بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان ان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة

موزى فكانه تقدم ذكره حقه واما التقدم الحكمى فما جاء فضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره فصدر لتعظيم القصة بالاشارة الى انها مهتم
لتعظيم وتمهيدا لتنفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكرها اولا امر
وصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك هكذا
الحال فى ضمير نعم رجلا وربه رجلا وهو اى المضمر بالنظر الى حالته قسمان متصل
ومنفصل فالمتصل المستقل بنفسه غير محتاج الى الكلمة الا ترى انه لا يكون كلاما
منها بل هو كالجزء من الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ان زيدا ضربته مظلوما ثم خذه
الجادة او غير مجاور له نحو ان زيدا ضربت الا اباك والمنفصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عامل الذى قبله ليتصل به ويتبين به كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لعدم قيام الظاهر واقسام كل
البواقى خلا الاول اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان منفصل لانه الاصل
ومتصل لمانع من الاتصال والمانع اى المضمر المجرور متصل فقط لانه لم يجامعا
نوع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وسنوقف على المانع من الاتصال ان شاء الله
فهذا اى المضمر جملة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب

المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول هو المرفوع المتصل ضمير فرعت
على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول
الماضي المثنيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي والنون بدل عن الالف
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة النصر
بيف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربن ضرب ضربا ضربوا
ضربت ضربنا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المتصل
انا الى التاء انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن و
الضمير انت الى انتن هو ان احوال اي وقف الاخر لواحق دالة على احوال
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثاني اي المنصوب
المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا
ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهما ضربهن
ضربة والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انت انك انكما انكم
انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي

اياك

فی ایّا اختلافات

ایّانا ایّانی ایّانا ایّاکم ایّاکن ایّاکما ایّاکما ایّاہ ایّاہا ایّاہما ایّاہما ایّاہم ایّاہن ایّاکما اختلافات
کثیرۃ والحق ان الضمیر ہو ایّا واللواحق للدلالۃ علی التکلم والخطاب والغیبۃ
والافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث والتنوع الخامس کلامی مثال
المتصل بالکلام وکی مثال المتصل بالحرف علامنا علامک لا علامہن وای لمثالک
الی آخرہ وکان القیاس ان یکون ضمائر کل من التکلم والمخاطب والغائب کلمۃ
لکنہم وضعوا للمتکلم لفظین یدلان علی کلمۃ معان کقربنا وقربنا فضمیر
قربنا مشترک بین الواحد المذکر والمؤنث وضمیر قربنا بین الاربعۃ المثنی المذکر
والمثنی المؤنث والجمع المذکر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسۃ الفاظ
اربعۃ غیر مشترکۃ وواحد مشترک بین المثنی المذکر والمثنی المؤنث وا
عطوا الغائب حکم المخاطب فی ذلک فان الضمیر فی مثل قربنا وقربنا ہو الالف
المشترک بینہما وان یعرف تاء وبنیۃ الانواع الخمسۃ جاریۃ بہذا المجری
اعنی ان للمتکلم لفظین وللمخاطب خمسۃ وللغائب خمسۃ صار المجموع عشرۃ
عشرۃ کلمۃ لثمانیۃ عشر معنی فاذا کان لکل واحد من الانواع الخمسۃ عشر عشرۃ
کلمۃ لثمانیۃ عشر معنی یکون جملتہا مائتین کلمۃ لتسعین معنی وہیہنا تمام

الامور جملة ومناسبات لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يقع
لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لفرعيتهما فضلة والمرفوع فاعل وهو مجوز والفعل
فجوز واذ في باب الضمائر آت وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بالفظ
الفعل كما حذف في آخر الكلمة المشتهرة بتي ويكون فيما بقي دليل على ما الف
على ما مر في التنبيه ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل
الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و
للواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان
التاء علامة الثانيث للاثير المرفوع والالف يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضربت هندا وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق
الواحد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو
تضرب واضرب وللواحد الغائبة الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان فاعلا او مفعولا او صفة
مشبهة او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد قائم وهند

ضاربتم والزيدان ضاربا هما والهندان ضاربانهما والزيدون ضاربوهم والهندات
ضاربتهن وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير كما زعمها بعضهم بل
يا في الكتب والحجر والصحائف لا تتغير عن حالها الآن يتغير عاملها والعامل فيها
ليس فاعلا في الضمير اي هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما
كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لتغيرت الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لم تتغير فيهما اي الالف والواو
في الصفة حروف التثنية والجمع وليسا بضمير ولا يسوغ اي لا يجوز المتصل
مرفوعا كان او منصوبا لاجل شبه الانفصال المتصل اي لاجل بعده اذ لان
وضع الضمائر للاختصار والمتصل اختصر من المنفصل فحيث امكن لا يسوغ الاتصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم كقولك الضمير عاملا عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الذي
قبل الغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وحينئذ يكون الغرض او
بالعكس اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد حينئذ ما يتصل به اذ يكون
العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بغير عامله

حرفا والضمير المجرور اليه مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه بخلاف نعتهم
بخلاف المنصوب نحو انك والك او يكون اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك
الضمير صيغة جرت ظاهرا من جر اي تلك الصيغة كانت فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصيغة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيدا عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيدا عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد
او عمرو بل الثاني لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو
زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور
حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال مع ما ذكر لما ذكرنا فانه اذا
كان العامل غير ما هو الظاهر ليشمل اقتضاء العامل ما هو الاصل مثل
ايانا نعبد مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض
وهو التخصيص اعرف وايانا نستعين مثال لحذف العامل اذ التقدير نعبدك
والتقدير وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وانت قائم مثال كون
العامل حرفا وهذا زيد ضاربه هو مثال الضمير الذي اسند اليه صيغة جرت على

اى الاختيار في الضمير المتأخر ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكها
حيث عدم الاعتداد بالفصل بإلا وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بإلا نحو ما اعطيت
غريبك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا يجب الاول بالالف
نصبا الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلذلك اتصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولذلك انفصل نحو ما اعطيت غريبك اياك باعتداد
بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكن ذلك ولكن جاء قدم
فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصلا لانه اما على تقدير الاول
فلانه يلزم الترجيح من غير مرجح واما على تقدير ان كان المراد بتقديم احد المتكلمين على الآخر فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف كضميرين غائبين
واعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن جاء قدم
والمختار في باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما
تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب

باب ان المفعول الثاني في
بس خبر كان ياه
كلمتك كذا لكم ميا
ان يكون

فلا يجوز اعطيته كل ذلك لئلا يلزم تقديم المرجوح على الراجح
بخلاف ما اذا كان الفصل وقيل اعطيته اياك
لئلا يلزم ذلك بان يقال يكون مرجوحا وغير الاعرف
بالنسبة الى الاعرف راجحا ويكون التقديم والتاخير في موضع
واحد اورد في لبيب ليعلم ان الضمير يجوز كونه
منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر
مجرورا متوسط

وليس مثل ضربني وضربوني مثله لكون الاول
المرفوع بخلاف الجزئية فكونه فاعلا صار
اولى بالتقديم

فان قيل فلم جاز ضربني اياك ولم جازت مع ان
الضمير الاول في كل واحد منهما فاعل والضمير
الثاني مفعول قلنا اتصال اياك الفاعل
بالفعل لتوسط اتصاله بالمصدر لان
فاعل المصدر محذوف دون فاعل الفعل
فالمحذوف بمنزلة ما اذا كان اتصال الفاعل
بالفعل بوجهين واذا كان اتصال الفاعل
بالفعل بوجهين كان اتصال المفعول به لا محالة اجدر بان جعلوا اتصاله
بالفعل بواسطة واحدة واذا لم يكن اتصال فاعل المصدر

ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي فجوز ان يكون ضمير منفصلا
ايضا نحو كان زيد قائما هو لانه شبيه بالمفعول وضمير رفع مثل ضمير نصبه واجب الا
اتصال فمع الظهور ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائزه
الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية النائبة
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا نحو لولا هو لولا انتم فحذف نحو
نقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان
الاولى ان يقول لولا ان لولا نحن الى آخرها لكن تغير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر
الرفع بعد عسى لكون ما بعده خبرا فلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض
اللغات لولاي ولعساي الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض كما تؤول
بما اذا كانت في اول الكلام مع ان الضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش
صورته وصورة المجرور

وهيا بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة
الحروف وكثيرا ان تكسر ليت لعمل فى الاحتيار فالمختار فيها ترك النون لتوهم
الضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل الله
العالم وبعدها ان بعد العوامل لكونت انت الرقيب صيغة حرفية ولم تقبل
ضمير مرفوع لكان الاختلاف فى كونه ضميرا متصلا مطابقا للمبتدأ افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وان كلما وحطاما وبغيته ويسمى هذا المرفوع
وفصلا وذلك التوسط ليتوصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا
وخبرا فيما يعمل لعدم التبس فيه فادخل فيما لا التبس فيه ذلك فخلاف
الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغيره ذلك ما جعل على صورة اللبس وشرطه اى
شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيما هو فعل من كذا الى الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو الفاضل
من عمرو واقتضى مثل افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون

الفرق الرابع فى المبتدأ

الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن السؤال
لكثرة نحو ولما وضع له ان الفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف

صيغة الضمير وعند بعضهم اسم ملفق لا متمحض فيه للاضمار والاظهر لكونه الجليل ابعد
الثاني الاسم فذاهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله حيث يحكم
الثالثة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره
خبره اما مرفوع على انه خبر ما والجملة حال او منصوب عطفا على ما او مفعول
يجعله والا يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده مثل كنت انت الزيد
قيل وعلت ابدا ابو البقاء في بعض نسخ الكتاب مبتدأ وما بعده خبره بدون
الواو وصح الرفع مع التقييد وتقديم قبل الجملة واراد لفظا قبل ليتاكيد التقدم لان تقدم
الضمير عائد رجعي غير معهود والبعد ان يقال مع الكلام وتبع محمد ما من غير بحث
مرجع ذلك بحسب المفهوم اكثر من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله
قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسبق ضمير الشان اذا كان
مذكرا او غائبة للمعاينة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا
وليس ثانية اذا كان العدة فيها مرتا ليحصل المناسبة بتثنية ذلك الضمير
الغائب لا بما يليه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الجملة من الجنس المذكور
والظاهر ان قوله يسبق ضمير الشان والقصة معتبر فيه ايضا للواقع ليس

للتقصد الاداب لوجوز النساء غيرها وجمعها اى جمع المذكر والمؤنث اولاء
خيرا وشرا اى ممدودا ومقصورا اذا كان مقصورا يكتب بالالف والياء
اى اسماء الاشارة يعنى يدخل عليها اذا تنبيها على سبيل اللزوم والعروض بعد
اختيار اصالتها في التسمية وان كلمة ها ضمير ليس في الحقيقة وانما هو حرف
حتى يبنى بتثنية على ان الالف قبل لفظة كما في تثنية ما التسمية الاسماء
به لتوكيدها به قائم وها ان زيدا قائم وتتصل بها اى باولاء الاسماء الا
اشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لانها وقعت الظرف
موقعها ولو كانت اسما لم يتبع ذلك مثل طرتك وذلك وهي اى حرف الخطاب
خمسة والثنايين يقتضي التثنية واستزل خطاب الاثنين وجيء الى
خمسة مغزونة خمسة من الواو اسماء الاشارة يعني المؤنث المذكر والمؤنث
وثناياها وجمعها وهي ستة راجعة الى خمسة لانه جمعها واما فلان
الواو اسماء الاشارة لان افراد المؤنث وتثنيته وجمعه تبقى الى ستة فيكون
اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي ان تلك الخمسة والعشرين وهي ذان

لى ذالك يعنى ذال اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وها
هذا العباس ذا ابيك وذيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى
ذانك وذيك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثا بتا وذاك
البواء يعنى تال الى تاك وتيك الى تيك وتاك وتيك الى تانك وتينك
واولاك بالمد واولى بالقصر الا ولائك واولاك واولاء ديك فقد
اورده الزمخشرى والمالكى فى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال
وذالك للبعيد وذاك للمتوسط واما المتوسط لا يتحقق
الا بعد تمام تحقق الطرفين وما راى المعترض استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخرين فليلم يتحد هذا الفرق عنده بها وقال
غيره فعال وتعال وتاك وذاك حالكون ياءين الاخيرتين مشددة
تين واولاك بالمد بالكاف ان يحقق هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فائدة
البعد والاصل ان يجعل ذيك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما
تاك وذانك وتانك مختصون واولى كه بغير اللام فللمتوسط وهاهو للمتوسط

معناها اللغوي لا الاصطلاحي صونا عن الدور فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لا حاجة الى مثل اذا وحيث ليعلم بها
صلة اصطلاحية والقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم
جزءا الا مع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه
مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز
عن مثل اذا وحيث وان كانت الصلة بمعنى اعم بحسب المفهوم ان لم تكن
خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون
ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان
يكون ضميرا للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول فيما نحن فيه
وصلة اي صلة جاء يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كما مر
الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت

بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت

اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما لم يكن للاستفهام فجوزوا ان

صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى

او المثنى او المجموع والعائد المحذوف اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا

كان منصوبا بجوز فيه اذا لم يمنع مانع لا به فضلة الا اذا كان فاعلا

لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاؤه

اعلم ان النحاة وضعوا باسم التوبة باب الاخبار بالذى او ما يقوم

مقامهما مقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن من الباب

على ذكره اياها فانهم اذا قالوا لا احدا خبر عن الاسم الثانى في الجملة الثانية

بالذى بعد ما يلزم طريقة الاخبار به لابد له من ممارسة كثيرة من مسائل النحو

وتوفيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفي اى اسم

لا يصح فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت

ان تخبر من جزء جملة بالذى اى باسم الذى او التى او الالف واللام فان

الباء ليست صلة للاخبار لان الذى تخبر عنه لا تخبر به صلة لها اى

ليست الباء في قولك الذى صلة الى المتعدية بل لكونها لازمة اذا كان

للتعدية تتعدى مع الجعل فصار المعنى

حرف لا يستفاد معه اسم الفاعل والمفعول معها كالسين والسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يجر باللام مزيدا جملة سيقوم زيد فلا اذا ابن ايم
الفاعل من سيقوم يكون قائما فيشتبه معنى السين فان قدرت اخر منها
اى من الاحوال الثلثة التي هي تصدير الوصول ووقوع عائد الموصل مقام ولكن
الاسم وتأخير ذلك الاسم غير القدر الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا قدر اخر
منها قدر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضربت الذي ان يكون ضمير الشان
مجرا لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المرجع عنه خبرا كوحوف للذي ضربا
الجملة ولكذا امتنع في الموصول بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يجر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا
في ضاربت زيدا العاقل بدون زيد لاستلزامه وجوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا
اخبرت عن مجموع المثال الذي طرفاه زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
فعل بدون المعمول فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يجر بالذي
عن دق القصار دون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي جعل في
موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار

فيمن جرا بالضم اى ايهم اجو الله واثابه حوصولة على حذف صدر صلتها كما
تشبيها بحرف جر حذف ال حيا وابقى اثر الصلة وبنى الضم تشبيها لها بالغايات
بات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما اضيفت اليه وهو
المضاف اليه ولم يبن بشيء الموصولة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما بنى اى
حذف صدر صلتها لانه ذكر قسم الناذى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو
مبنى وبناء الموصولة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير
اى شيء الذى صنعت اى صنعت فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وهو
جوابه ان مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال ما يكون كل جزء منها جملة تامة وانت الا
ان معناه اى شيء صنعت فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وهو
جوابه ان مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال ما يكون كل جزء منها جملة تامة وانت الا
ان معناه اى شيء صنعت فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وهو
جوابه ان مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال ما يكون كل جزء منها جملة تامة وانت الا
ان معناه اى شيء صنعت فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وهو
جوابه ان مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال ما يكون كل جزء منها جملة تامة وانت الا

اسماء الافعال كافة

باب المركبات

شرط العمل

فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا
الفعل وشبهه اكثر من ان يكون ملفوظا او مقدرا لما بعد خلافا لـ
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل فيه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم نجعله
من قبيله ولم نقدر بعده فعلا غير مشتغل فيه فهو من حيث الجملة مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل واحد من الاستفهامية والخبرية وضع قبله حرف جر
نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت
وبعبد كم رجل اشتريت فتجر ورا بحرف الجر او الاضافة وان جاز تقدم حرف الجر او
المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار كتقدمه المجرور ممتنع لضعف
عمله فجوز تقديم الجار عليهما في ان يجعل الجار سببا كان او حرفا مع المجرور
كلمة واحدة مستحقة للتصدر والا اي وان لم يكن بعده الا فما ولا تقدم
فعل وشبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر ومضاف بان كان مجردا
عن العوامل اللفظية فمرفوع الا هو مرفوع مبتداء ان لم يكن ظرفا نحو من

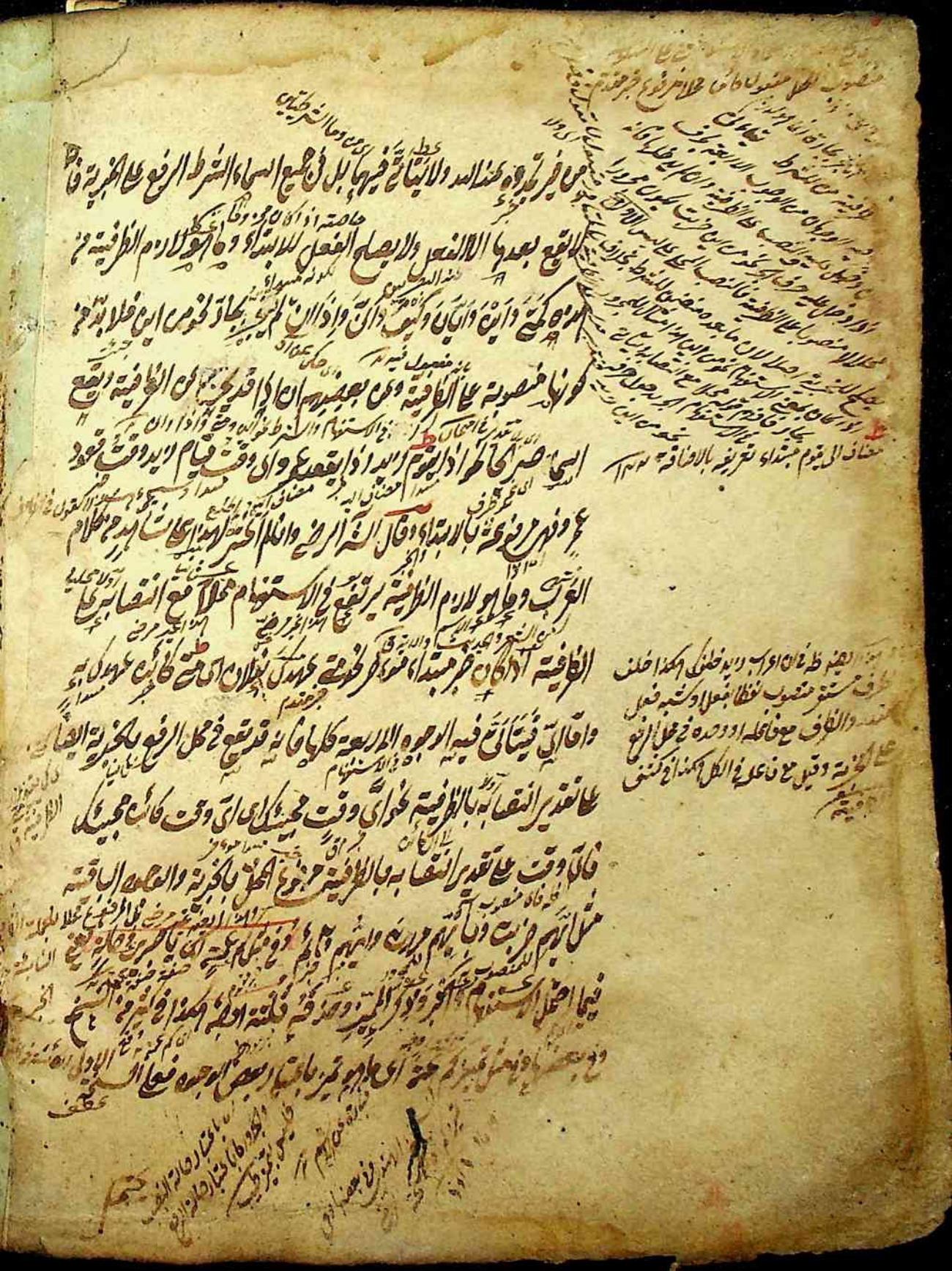

يحتمل ان يعتبر الاول والثالثة فيكم احدهما رفعه بالابتداء والاخران نصبهما
الالفية وعلى المقصدية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معولا
على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا التفصيل مما سبق من
وجوه اعرابه كم ويحتمل ان يغتفر بما في حيزها الرفع بالابتداء او النصب
كانت او جرية والاخران النصب على التقدير كوزا مستهامة والجر على التقدير
جرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اغتفار جواز حذف ممتزا وايقاء
مما سبق وكان الاليق تاخير هذا على قوله وقد يحذف في مثل كم
عالما واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يا جرير وانا مه قد فاتك حلب على عشاري والعقد على المعصم
ان يشبع من اليد او رجل فيكون من عطف الكف او القدم بمعنى اخر الكثرة
احدثه صارت كذلك او اسنده خلقة كريما بسببها الى سواد الخلق
والغالب حيث يعلق النظر نقلت ان كنت كاذبا فاحد منها
مستثنيا منها فحد مثنى عاكره من واختار من انواع حد منها الجلب
لانه حد بمعنى المعاني اسم الجمع في الدم من حد من الاناث الخ

او دينارا كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء او هو
مالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخباره فظاهر ان
السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت
او اي ضرب انك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب
على الظرفية او على المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الا
لفاظ الموضوعة لذلك وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل
ان يكون السؤال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون
كم منصوبا على المفعولية

الظروف

اي الظروف المعدودة من المبنيات
المعدة كذلك بعد اذ بها بعض الظروف بلا اضافة الى ذكر بعض الظروف
هاهنا مسائل الاولى من الظروف كل اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فانه يبنى على الضم مع التنوين المحذوف بعد
كان خيرا من قبل ومن بعد وتسمية الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت بما اضيفت اليه فلما حذف

يستعمل للزمان والاضافة الا الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي
اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فيه
مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى وكان سهيل طالعا
لعا اراه كنجم تضيء كالشهاب ساطعا وانا بيت على الضم كالغايات
لانها بخلاف الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف
الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه
فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة لا المفردة بعضهم بالكسر وقال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بناؤه على بنائه المستحق له بالاضافة منها
اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكر
نائب حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان
كانت داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان
من ازمنة المستقبل ثم قد يضاف الى ما لفظ بوقوع حديث فيه محقق الوقوع اكثر
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر لزمان هذا المعنى فاذا اطلعت

فهرست اضافات

عينه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على
اي حال جئت اراكبا ام ماشيا ومنها اي من ظروف المبنية مذ ومنذ
وربما كسرا اقتضاها مذ ومنذ حرفي جر اذا وليهما زمان نحو ما رايته مذ
بقي من اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المؤدا
الاسم المفرد للقتين والجمع حقيقة كان المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ
اليومان اللذان انا صاحبتها فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان
فحاذا لم لا يقال خطاهذان اليومان اجرا واحدا لا يحكم عليهما بانهما مدة المدة لان
اول المدة انما يكون اجرا واحدا لا اثنين او اثنا او اثنتين او الجمع اذا
وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرف حقيقة كان المتقدم او حكما
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما
كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت غالبا كان مدة الفعل معلوم بالقرائن وتارة
يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ

المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ظرفا بالعدد ان يجرده
المستوفى جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو سرت يوما او شهرا
الكل جميع اجزاء مدة زمان لعدم رؤية يوما ان لكل ازيد ولا النقص وقد
يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ
ذهبت او ان اى حالت على هذه الصورة متصلة كانت او منفصلة نحو ما
خرجت مذ الذى ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما
خرجت مذ زيد مسافر او الكل اى كل واحد من هذه وهذه
الا احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها ان كان التقدير حينما خرجت مذ
ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فما بقى وهو اى كل واحد من هذه وهذه
اسمان مبتدأ وما معرفتان تكذبها تاما وبل الاضافة لانها بمعنى اول
المدة او جميع المدة وخبره ما بعده ان خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانها عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدها ويرد عليه انه يلزم ان يكون
المبتدأ غير معرفة وذلك غير جائز وتعلم
انها اذا كانا مبتدأ وخبرا فانها اسمان مريحان للظرفين فلا يصح عدها

ع كان الاصل الحال او الماضي بقرينة الحال نحو انا
اكلم الان اذا كان وقت التكلم نائما وعند خروج
زيد اذا كان مريضا حين خروج زيد

ك لانها خرجت فخروج الجواب كان قال ما رايته
الا قليلا ما من انتفاء رؤيته فقال من يعلل
كان الجملة المسؤول بها لا موضع لها من الاعراب
عند كما جوابا لاحد حملي

ط اى قد تعلم بوجه ما يكونان بعض اول المدة وحكم
تصحيح الاخبار عن الزمان بالصدر نحو السعيد
فيجب ان يكون الزمان مقدرا ليكون
الاخبار عن الزمان بالزمان نحو السعيد

من الظروف المبنية الآن يراد بظرفيتها كونها من اسماء الزمان للازمنة الحاضرة
اى الكائن الغد والامس
كان الظروف اللازم لفظ فيه للفظ مستعار او خبار
لظرفا فى تركيبه تام وضمنا اى من الظروف المبنية لدن بالالف المقصورة
اى الحاصل واو
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام
ظرف زمان او مكان كعند وسمع لدن بعض اهل قاموس
ولكسر الدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النو
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحر
اى هذه الظروف
بمنزلة الحاصل فعل كوضع الحرف ثم
الولد بمعنى قد ولدى ولد بمعنى ولد وقدم
وفى اصل
وفى حمل البقية عليه وكلها بمعنى قد والفرق ان يقال المال عندى ايدى ما يحضر
وفيه ثمانى لغات عند وعند وعند وعند وعند وعند وعند
عنده وفيما فى خزانته وان كان غائبا عنه والايقال المال لدى زيد الا ما
بحضرة وفى الرضى
يحضر عنده وحكمها ان تجر بمن الا بالاضافة نحو المال لدى زيد وقد تنصب
بعض لغات العرب بلدن خاصة لدوح خاصة شمالا ما تشبهها لغتها
بنون التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك يحذف فيها ويثبت والكون لدوح لتكلم
اكثر استعمالا من غيرها ومنها فظ مفتوح الفاء مضموم الظاء
المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الظاء المضمومة وقد يضم الفاء
ابنا بالضم الظاء المشددة والمخففة وجاء فظ ساكنة الظاء مثل فظ
الذى هو اسم فعل امر من حس لغات كلها للماضى النوى لاجل الفعل الماضى

المعرفة والنكرة

تقدم لنا بعض الظروف المضافة للجملة فراجعه وبيان ان بناءه
وهنا في بحث الظروف المضافة للجملة ومرادنا هو بيان ان مستحق البناء
المعرفة والنكرة اي هذا بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة هو الاسم الموضوع في الاصل لشيء معين اي ليدل
المتعينة المعلومة للمخاطب والمخاطب موجودة بحيث يشار اليه
بنية والمعلومية اذا وضع له اسم هو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته
مع قطع النظر عن هذه الجهة فهو النكرة فقولنا الموضوع لشيء يشمل المعرفة
والنكرة وقولنا بالجهة يخرج به النكرة اي ان المعرفة سميت بذلك لانها
والاشارة بتنبيه في الذكر الى ترتيبها بحسب المراتب والاول المضمرات فانها
موضوعة باذا حضان معينة مشخصة بالمشاهدة حكما فان الواضع لما
حفظا او لاخر جمع التعظيم الواحد من حيث انه محكي عن نفسه مثلا وجعله اكثر
لملاحظة افراده ووضع لفظ انا او كل واحد من تلك الافراد
صيغ يشترك للبعاد والابهام الاواحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل
ذلك القدر المشترك لانه للوضع لانه الموضوع له فالموضوع كلي والموضوع الجزئي

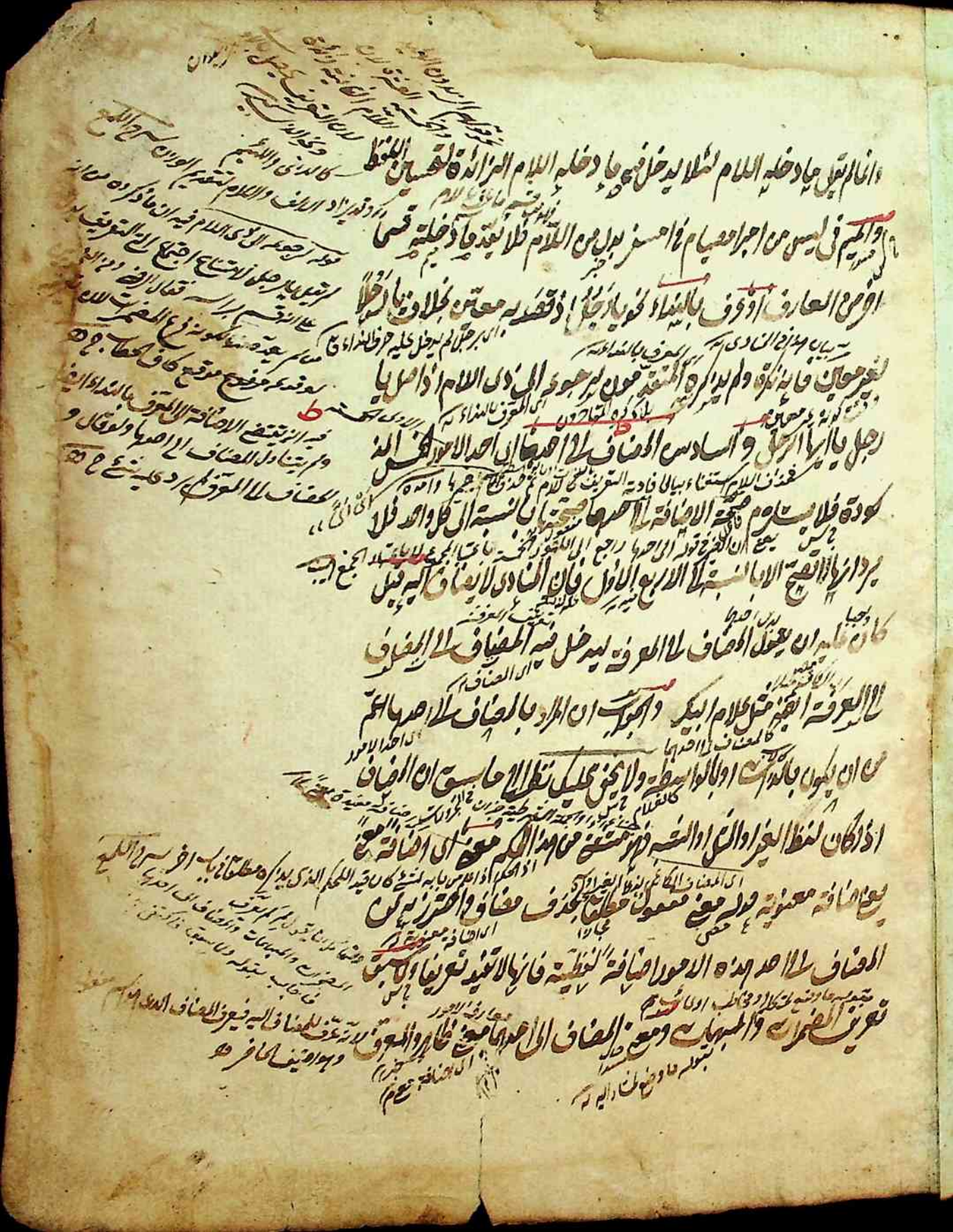

بالالام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسم ما
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او ابن او ابنت فهي كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم وضع ليتميز به
او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة لان تعيين
بغلبة الاستعمال فيه واحترز بقوله في التعريف لا بغلبة استعمال المستعملين
لجنس اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الموضوع لواضع معين فكان
هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غيره لذلك الشيء باستعمال فيه واحترز
به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد ليخرج الا
علام المشتركة اي اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاجزية فيما يأتي
اراد التنبيه على ترتيب اصناف فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اذف
المعارف بعد قبل المتكلم من حيث اضافة الضمير المتكلم بعده
وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه خلا يتطرق في المتكلم الا
ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره فلا تقول انت جاز ان يلتبس بآخر

في مؤنث المعاني وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء

لجماعة المذكر بالتاء وان وقعت الجماعة لمؤنث ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلاث

للا عشر بدون الجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث ثلاث امراة

عشر امراة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر السبق وتقول اذا جاوزت

عشر احد عشر الى عشرة في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة وانثا عشرة

وانثا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير للمذكر وتانيث المؤنث و

غير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة

عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلاث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو

ثلث عشرة امراة اجتماع التاء الاول فيهما بالجر والاول فيهما بالجر قبل التركيب وتذكير الثاني

في المذكر لانه اجتماع تاء التانيث من جنس واحد فيهما ابدلوا كلمة الواحدة بخلاف

احدى عشرة وثنتا عشرة فان التاء ليست فيهما من جنس واحد وتانيث

الثنان في احدى عشرة وثنتا عشرة محمول على التذكير في ثلثة عشر والثنا عشر

لان فيه بدل من لام الكلمة فلم يمحض للتانيث ولذا جاز عليه فانه

جنس آخر من التاءات وفي الثنان وان كانت للتانيث الا انها اصلت

بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان واثنتان

في المذكر واثنان او اثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر

وثلث وعشرون في المؤنث الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين

وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان

في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد

على مائة والف ومائتين مع عشرهما بالعطف اي بعطف العدد الزائد عليهما او عطفهما

على الزائد حال كون الزائد والمعطوف عليه صورة ما تقدم في اسماء الاعداد

غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وعشرون مائة واثنان او اثنتان وعشرون

ثة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث تسعة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة

ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائتان واثنان وعشرون

رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث

وعشرون امراة ومائة وتسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعين

امراة وكذلك الحال في تثنية المائة والالف وتثنيتهما ويلزمان بعكس العطف

في الكل فتقول واحد ومائة الآخر هادكرنا والاصل في ثماني عشر منهما اليها

عشر ثمان واحادها ثنتا عشرة الثاني الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر

لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث الرابع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤ

نث وتعميم تكسير الثاني من هذا التركيب في المؤنث اي من عشرة مجرداً اع

فوا الى الرابع فتحات مع تعلق التركيب في احدى عشرة واثنتي عشرة او

خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحاقهن بسكنونها اي

اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول خمسة عشر وخمسة عشر واخواتها

بكسر التاء الاولى منصوب بالعطف على خمسة عشر المنصوب محلا بكونه مفعولا

وهي تلثمئة والاربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق

وهي ثمانمئة وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود

الى العقد الآخر احد وعشرون الى التسعة والتسعين في المؤنث والباقي

الواحد والواحدة الا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة

التركيب الذي تضمنها بالعطف على مجموع لفظا ما تقدم بعينه فلذلك

لم يدخلها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل حصرها على حدتها فقال ثم

بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كما ذكر ذلك الزائد وثلث الف وتسع م

العدد والتفريع بالعدد الى يد ركم
العدد خلما اذا والتمر ذلك التنصيص استغنى في افادته من ذكر العدد على جهة
وتحول في التمر من العدد الى الواحد في المعدود بالمبار تصيره الى
المبار تصيره اى تقدير ذلك التمر جملة الشخص مع الواحد الثاني في
المذكر فحوله ان يتحول التمر وذلك التحول الى اليد بالمبار تصيره الواحد الثاني
بالنضم اليه فصار مع الثاني الواحد مصيره ثانيا فحوله الى الثالث وهكذا الى
من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
في الوقت على هذا القياس وهكذا الى العاشرة في الذكر والعاشرة في المؤ
نث لا غير اى لا تحول تمر ذلك الا غير ذلك فيما تحت الاثنين والا فما فوق
العشرة اذ فوقه تركيبية لا بنية استغنى اسم الفاعل فيها وتحول
في التمر بالمبار حالة الى مرتبة من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الا
مذكر والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في الذكر والاول والثانية
في المؤنث من غير اعتبار معنى التصيير وانما يتبين الواحد والواحدة للذهنا
لا بد لان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى لعدم لانه عليهما وهكذا الى

في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وهو

العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث كذلك من غير اثبات ياء التصغير

والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة **واعلم**

ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او الجعل كسمّاء الثالثين

في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى

العاشرة وكذا في جميع المركبات من المركب والمعطوف كالحادية عشرة والثانية

وقد الاسمين في المركب كما ذكرهما للمذكر غير الثالث فانه ذكر والفاذكره

الاسمين لانه لم يذكر خلافا لمن قال انه يؤنث فيه بخلاف ثالثة عشر رجلا

فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرين والثالثة والعشرين

ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير هذا عبارة اخلف

اضافتها فلا خلاف اضافتها قيل في الاول اي في المؤنث من العدد المركب

باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الاثنين بملاحظة اي تصييرها اي الا

ثنين ثالثة من نظم ثلثتها بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل

في الثاني اي في المؤنث من المعدود باعتبار حالة ثالث ثلثة او الاربعة او خمسة

بلا اضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فرقه اي احدا لكن الاعتبار

فيستقل ثالث الاربعة وخمسة فصاعدا

في تصغير الرباعي من المؤنث بالتاء أو تقديرا أي مقدرة غير ظاهرة

في اللفظ كدار وبئر وبعل وقدم وغيرها من المؤنث بالتاء والمذكر

بخلاف اسم مذكر ليس في مخالفة المؤنث الذي لا يوجد فيه علامة التأنيث

لا لفظا ولا تقديرا أو علامة أي علامة التأنيث الألف حال كونها مقصورة

كسنا وحبلى أو ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي

وفي وزعم أن الهاء للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغة مو

صوغ للمؤنث مثل ذي وأخت وهو أي المؤنث جميع ما فيه

الاسم بإزاء أنثى من جنس الحيوان كامرأة وناقة بإزاء رجل

وناقة في مقابلة جمل والمقطع بخلاف المبني مخالفة المؤنث الحقيقي أي

ليس بإزاء أنثى من الحيوان بل تأنيثه منسوب إلى اللفظ لوجود علامة

التأنيث في لفظ حقيقته أو تقديرا أو حكما بإلحاقه بتأنيث حقيقي في معناه

كطلحة مثال للتأنيث اللفظي حقيقته ومثال للتأنيث اللفظي تقديرا

فإن تا التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على تعيينه ولم يرد فمالا

للمؤنث اللفظي الحكمي كعرب لغة وجمع وإذا أسند الفعل إلا لفعل

يقال مررت إلا ردا، أن يا بالهوج اوردا وان بالواو لكن الخبر يوردا بالبا،

بالياء، فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون

عبارة عن النباح الضرة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجه من المذ

كورين كما هو المتبادر من الكلام لكنه قد تعتسف كتب النقاة كالمفصل

والمفتاح واللباب بما وجدنا فيها اقرانا حكم باشتهاره غير ما وقع في

شرح الرضي من انه حذف تغلب الهمزة من اصل ياء واحد الاعتيام من ان يكون

هذا الاصل واوا او ياء وحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي

لاجل الاضافة اذ النون لغيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة والغطا

عنها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف تا

التا، ليتبع القياس ان لا يحذف عن آخر المثنى شيبتان وعمرتان في

حصيان، والبيان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس

اثباتا ووجه حذفها فيهما على خلاف القياس ان كل واحد من الحصيين والشيبين

لما اشتد اتصاله بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع بهما بدونها صارتا بمنزلة

من جزء التا، ليت لا يتبع في حذفه وقبل حقي والاكثر استعمالا فيها

بغير تاء

تصفحناه

كذلك وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضيان فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان الحرف اى الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الف
مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها
اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يعبر لاجل الفتحة على
الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب
والجر فاصلها مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط الاسم
اريد جمعه جمع المذكر السالم اى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما
علما من غير معنى وصفية فيه فمدلول علم يعقل ان يكون مدلوله ما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه واما شرطه اى كون هذا الجمع اى
الجموع بصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى
الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او الثانى كالراء او الاخير
كواو عمرو لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا من التاء ملفوظة

او مقدرة ليخرج نحو طاهرة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين لان
كيسان فانهم اجازوا الكثيرون بسكون اللام وابى كيسان بفتحها ويدخل
فيه الخمور قاعدون وسكرى وحلبى فانها تجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث اجرى، لالالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان
الممدودة قلبت واو كبهمى صحراء علامة التانيث والمقصورة كذكرى
وبقى التحقيق قبلها دالة عليها وشرطه ان شرط الاسم الذى لا يجمع جمع
المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات لم يعلم كاسم الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل اذا به شروط فالشرط الاول كونه مذكر العقل كما مر والثانى
ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء ان مذكر اخبر مستوفى
صيغة التانيث الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضل فلم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل
كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلا
ان فعلا اذا كان اخبر مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلاء والمؤنث على

صيغة

صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث لانه فيه فرق بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه ان هذه الصفة بتاويل الوصف مع الموصوف
مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور ولا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم
يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستوي
فيه فيقال جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
ملتبسا بالمؤنث مثل علامة فانه لو اريد جمع صفة جمع المذكر وقيل
نسبة ولو حذف منه التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء كما مر جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذه وما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب
بعض هذه الاسماء التي عدمت كلية او اكثر جزئيا من الشذوذ وذكر مثل سنين

وامثاله وابقى بعضها على التذكير ومنها الراضيين وامثاله فمن اراد التفصيل

ذلك فليراجع الى المؤنث اى جمع الصحيح المؤنث مالحق اى جمع

لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه ان يشترك الجمع الصحيح المؤنث ان

كان مفرده صفته ولو اى ولو كان ذلك المفرد مجردا فان يكون مذكره ان مذكر ذلك

المفرد يجمع بالواو والنون كسلمات يلزم مراعاة النوع في الاصل وان لم يكن له

اى لمفرده مذكر يجمع بالواو والنون فان لا يكون اى يشترط صفة جمعيته

ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات

وحيض فلو قيل في جمع حائض الضع حائضان لزم الالتباس والا

عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما

جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات ولا يشترط

في جمع طلحة وزينب وهو السمع والرضى ان يعلم الاطلاق ليس يستند بدان

اسماء المؤنثة الى تاء مقدرة كسعاد وشمس ونحوها من الاسماء الخالية

تاء تانيثا غير حقيقي لا يظهر فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كما

لسمع والاكثر ثبات وذلك لتعاهد هذه التاء بتنزيله ليس بحقيقي والاظهر

لعدم الاطراد

العلامة

العلامة **جمع التكسير** ما ... واحده من غير ان يلحق آخره الزائدة به وايضا المتبادر من تغير
تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض الفقير مصطفون فان تغير
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير الذي ذكره في تعريف الجمع فعلما
فهو اعم من ان يكون من حيث ان الواحد ومن حيث الامور الخارجة الا
ترى كما يدل عليه ما الارباعية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك
التغير حقيقيا كرجال ورجالس والمثال بالتقدير كما مر **وجمع القلة** هو
ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كما
فلس جمع فلس وافعال جمع يكون على وزن افعال كاكياس جمع كيس وعلى
هذا القياس مع البواقي وافعلة كاغلمة جمع غليم وفعلة كغلمة جمع
غلام والجمع الصحيح مذكر كالمسلمين او مؤنثا كمسلمات في الشرح
في ان الظاهر من اشتراكهما ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة و
الكثرة فيصلحان لهما وما قد ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح

جمع عشرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعمل احدهما

للآخر مع وجود ذلك الفرق له قال تعالى ثم وجد

المصدر

اسم الحدث بمعنى ما يدل على معنى قائم بغيره سواء كان صيرورة كالكون و

المشي او لم يصر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على

الفعل ان يقع بعد استتاره الفعل منونا كبيد الله او بيان النوع او العدد

مثل جلس جلوسا او جلسة او جلستين قيل التاء في العاقبة والعافية ومثل

ويلاله وبحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاكثر ان

منصوبا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي يسمع ولم

يقل قياسه الى الثلاثي وثلاثين كما في كتب التصريف ومن غيره اي

من غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي

اي قيل سمي كل اسم كان ماضيه على افعل مصدره على افعال وكل

ما كان ماضيه على استفعل مصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا و

استخرج استخراجا فيزيد بذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي

المصدر بالقطع عمل فعله اي الذي اشتق منه حال كونه ماضيا فواعجبني

فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد الان النسبة الى فاعل
غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل اذ
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وتجيز اضافة الى الفاعل مع ان
اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى في قيامه للفعل لكونه نكرة نحو قوله
تع ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء
كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو
عجبت من ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب وباعماله اى
اعمال المصدر متسلبا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند محمد
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان
لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك محافظة فرق بين شيء
وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرف باللام
عاملا فاعلا او مفعولا صريح بل قد جاء عاملا في غير نحو قوله تع لا
يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير
اعتبار الباء من الفعل فالعمل للمفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر

اذا لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو
ضربت ضربا زيدا او محذوفا نحو فضربا لازيدا ان كان المصدر
منصوبا بالبسط مفعولا مطلقا واقعا بدلا من الفعل وهو ما كان مذكورا فعلا لازما
نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له نحو وجهان ان فجور فيه وجهان عمل الفعل لذا
لبيانه وعمل المصدر كالنيابة وقيل بتقدير الفعل المصدرية وعلة للبدلية فتح قولهم
وجهان وجهان دانا وفصل بعضهم بتسمية المصدر اذا قام بدله مفعولا مطلقا وبما كان
اياه بالجعل المغير فخرج لسيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
القسم الاول اكثر واظهر فلم اخر عن القسمين قدم تعلقها بالقسمين
على سواء اسم الفاعل هو المشتق من فعل لمن قام به الفعل او
موصوف ذلك الاسم لمن قام به الفعل او لما قام به الفعل نحو
قائل لما قام به الفعل كان اقل لان فيه اجمالا يدرك بلفظ ما لعلة تقصد التعليل
مع الحدوث يعني بالجزء تجدد وجوده له وانما قيد بهذا ليخرج ما احد الازمنة
الثالثة قال المصنف شرح قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المجرد وغيره من
اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج نحو

اسم الفاعل فيما حصر وفعل اي كلام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وهو

الترجمة الشريفة جامعا ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد

فاعل كضارب وقاتل وعالم وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي كمن

قام به الفعل هذه الصيغة فانه ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل

التفضيل او صيغة المبالغة كحسن او احسن ومضراب وصيغة اي صيغة

اسم الفاعل من مجرد الثلاثي للدلالة على ذات فاعل ومن غيره ثلاثيا كان يزيد فيه او

رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم زائدة مضمومة

موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان في المضارعة مضمومة اول او

مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل

ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر

فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة والميم متى قام مقام مستغفر

كان له مثال الكسر الواقع في آخر المضارع ايضا مدحرج فكما يكون لكل

من فتح الميم مثال يكون لكل من فتح الكسر مثال ويعمل اسم الفاعل

عمل فعله فان كان فعله لازما كان هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم

وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان
متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والى
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى اليها
بشرط معنى الحال او الاستقبال ان يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا
بشرط ان يشترط عليه من معنى احدهما ان الحال او الاستقبال في
لانها قيد لها ثبات وانما اشترط احدهما لان عليه لشبهه المضارع فيلزم
ان لا يجيء في الزمان لخمر بايد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقيا او حكايته كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
ومعناه الان نقدر المتكلم ماضيه الفاعل الحال معنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او تقدير ذلك الزمان كانه موجود الآن وشرط الاعتماد اي
اعتماد اسم الفاعل على صاحبه ان يكون المتصف به وهو المبتدا او المرفوع او
الموصوف او ذو الحال ليتحقق فيه حقيقة الفعل من كونه مسندا الى حاصله
لخمر بايد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه برجل فضارب ابوه مجاز وزيد

داخل مقدر وهو ان يحال ان
ضارب الخ اشارة الى ان الحال او الاستقبال
شرط في اسم الفاعل لا في العامل معنى الخ
يشتغل باسم الفاعل العامل معنى الخ
ظ في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
قوله وانما اشترط احدهما لان عليه لشبهه
قوله اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

راكبا فرسه أو الشاهدة على البيرة الاستفهامية وهو ما من الفاظ الاستفهام

أو ما النافية وهو ما من حروف النفي كلا وإن لان الاستفهام والنفي بالفعل

أولى فازدادا شبها بالفعل نحو أقائم زيد وقائم الزيدان وقائم

زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المقرون بالفاء أو اللام

الملغى بالاستفهال أو في حكم الاستفهام وأريد به ما مضى وجبت

الاضافة أي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله مع أي اضافة معنوية

لغوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو أمس حقا أو

للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل منونا سواء كان

بمعنى المضي أو الحال أو الاستقبال فيجوز أن يكون منصوبا على المفعولية

وفي تقدير الاضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة

الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بقدر

الجواب عنه فان كان له اسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفا

على اليه فبفعل مقدر وان فرض له بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد

معطي عمرو درهما أمس قدرها منصوب باعطى المقدر فانه لما مثل معطى

لعدم تطرق خلل للاصيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية
والجمع نحو الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان
ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف
النون اى نون التثنية والجمع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع التعريف مطلقا
مفعولا كله للحذف اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لتعصب مجرد
التخفيف لطول الصلة بما تقدم من قوله المقيم الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنوين مثل قوله تولد الغوا العداك بالنصب
فهو فرع ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والزيادة مما لا اعتماد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث مرفوعا بما سمى وقع عليه
اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه مضارع لمضارع ما وقع عليه
الضرب والتقدير اذا قامت من مقام ما جرى على اسم الفاعل فقوله ما اشتق
هو فعل شامل لجميع الامور الثلثة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج
ما عدا المجرد كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء

وضع لتفضيل الفاعل او التفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره من غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر بالفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وآخره اي ثانيه وحاليه في العمل الرفع والنصب والا
شتراط ان الشعر اراد على باحد الزمانين والاشتقاق على صاحبه او الامرة
او حاكاهما اسم الفاعل ان مثل ثانيه وحاليه واذا كان معرفا باللام يعمل
بغير الشرط المضي وانه يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان اسناد مفعول الخبر
يعمل فيما نصبه نحو زيد معطى غلام درهما الآن او غدا او المعطى غلام درهم
هما الآن او غدا الوجه الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تؤنث
وتجمع وتذكر والكوفيون حالا مشتق من فعل لازم لاحترازه عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن قام اي لما قام به مع قطع النظر عن الثبوت
احترازا عن قولهم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به مع قطع النظر عن
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والملازم اعم من ان يكون لازما بالذات

الصفة المشبهة

هذا الا يطرد في الوان والعيوب لانك لا تقول
هذا ابيض كما تقول هذا ابيض وعمارة

فعل التفضيل المتعدي والحاصل
باسم الفاعل كان اولى

يقول انه لو قال الصفة المشبهة ما اشتق
قام به مع قطع النظر عن الثبوت لاستغنى

لانبيان فيها لان اللام الداخلة عليها البيت بموصوله بالاتفاق وتشبيه

قسماح مسائلها ان جعلها قسما وبيان حكم كل قسم وبيع كل قسم مسئلة لانه

يسأل عن حكيم ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها

وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجردة

عنهما عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى

من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى

هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الستة

قسام الثلثة اى المعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل

قال فيه المعمول على الفاعلية ان في غاية الصفة والمصدر على الشبه اى بينه

معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة

تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في

الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على الشبه بالمفعول

في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة

اى اضافة

اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام وضمن امثلة
جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة وهذا التركيب
ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في
كونه امثلة ثلثة حسن الوجه ذا بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف
على حسن الوجه اى جوز فيه بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة احسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة واما غير الاسلوب بترك العطف اشارة الى انه ينبغي ان
تقسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجر
دة من اللام وهذه الصفة اى لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن
وجهه ايضا بهذه الوجوه واما قدم الصفة المشبهة على الصفة المجردة
في المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان

قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام مجمع بخلاف اقسام ذات
اللام فان قسمين منها ممتنعان كما قال فان منها ان من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين
او النون حسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير المرفوع من فاعل الصفة او مما
اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذف فيهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافا
فعلا معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
لا وجه لان افادة التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا
وبالان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة تشبه عكس المعهود في الاضافة فاختلفت في صورة كانت الصفة
فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن
وجهه فنسبوه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون

حسن وجهه مرفوعة او محذوف الراء الحسن
وجهه والحسن وجه بحذف العاطف وغير بعيد غير
الاعداد هندسي

محذوف التنوين في الصفة في هذين المثالين
لا للاضافة بل للام

المضاف

ط
الاضافة لا تفيد اضافة بخلاف الالف واللام
لا تفيد تعريفا بخلاف قسم اضافة النكرة
العاطف

بجوازه ولزمها بالاقبح في السعة ووجه الاستقباح ارادم اذا ارتكبوا الاضافة للقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقصر عما
امكان التخفيف بان حذف التنوين ولا يتعرض لا عظمها مع امكانه لاعظمها
وهو حذف الضمير مع الاستغناء بالمستكن في الصفة والذي اجاز هما بلا
قبح نظر الاجصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي
من الاقسام الثمانية ثم ان حرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها ان من تلك البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه نصبا على التمييز والحسن
الوجه بجره والحسن الوجه نصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن
وجها وحسن وجه بجره واما في العمول مثل الحسن وجها وحسن وجه بجر
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة الحسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من
غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر
المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الضمير المحتاج اليه فقط احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما

سمي المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل

الصفة المشبهة وذلك فيما ذكر من الاقسام التي بقيت غير فعل انما

مثل ومفعول حال سميت فاعله ومفعولها مرفوعا ومنصوبا فان البهما تقول زيد

قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب وتنصبه وجره واذا اتى بالمتعدية

يبين ولا يجوز اضافتها اليها ولا نصبها لما يلزم الالتباس بالمفعول

فاذا اتيت بمثال زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم تعلم ان اباه

في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصبت شبيها بالمفعول وفي

المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل

وانصب شبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل

الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل

واما قال اسم التفضيل وليس بفعل لانه اشتق من فعل اي جرى

قائم به الفعل او وقع عليه والتعريف لخصوصه قسمي اسم التفضيل انما

سمي مفعولا لان الفعل وقع عليه وزيد في اصل ذلك الفعل والباء

في قوله بزيادة اما ظرفية للموصوف اي لاجل متصفة بتلك الزيادة

فيهام كقولك ليوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته يوسف
وان تضيفه الى غير جنسه نحو فلان اعلم بغداد او الى اعلم منك سواء وهو محض بعيد
لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف
ف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
فان كان موصوفا فخبر او مجرورا وكذا التذكير فان كان موصوفه مؤنثا نحو
زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس
وهذا الاتيان بما هو اجمل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير فيكون
المفضل عليه جديرا معه والمطابقة ان مطابقة اسم التفضيل افرادا و
تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فهو ان اسم التفضيل صفة نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا
والهندات فضليات ان كان مجردا من ال والاضافة فهو مذكور معرفة واما
النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف اي الذي يقصد به زيادة مع
معلقة فهو اسم المعرف باللام فلا يجوز فيها من المطابقة الا مطابقة اسم
التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لكن يلزم مطابقة

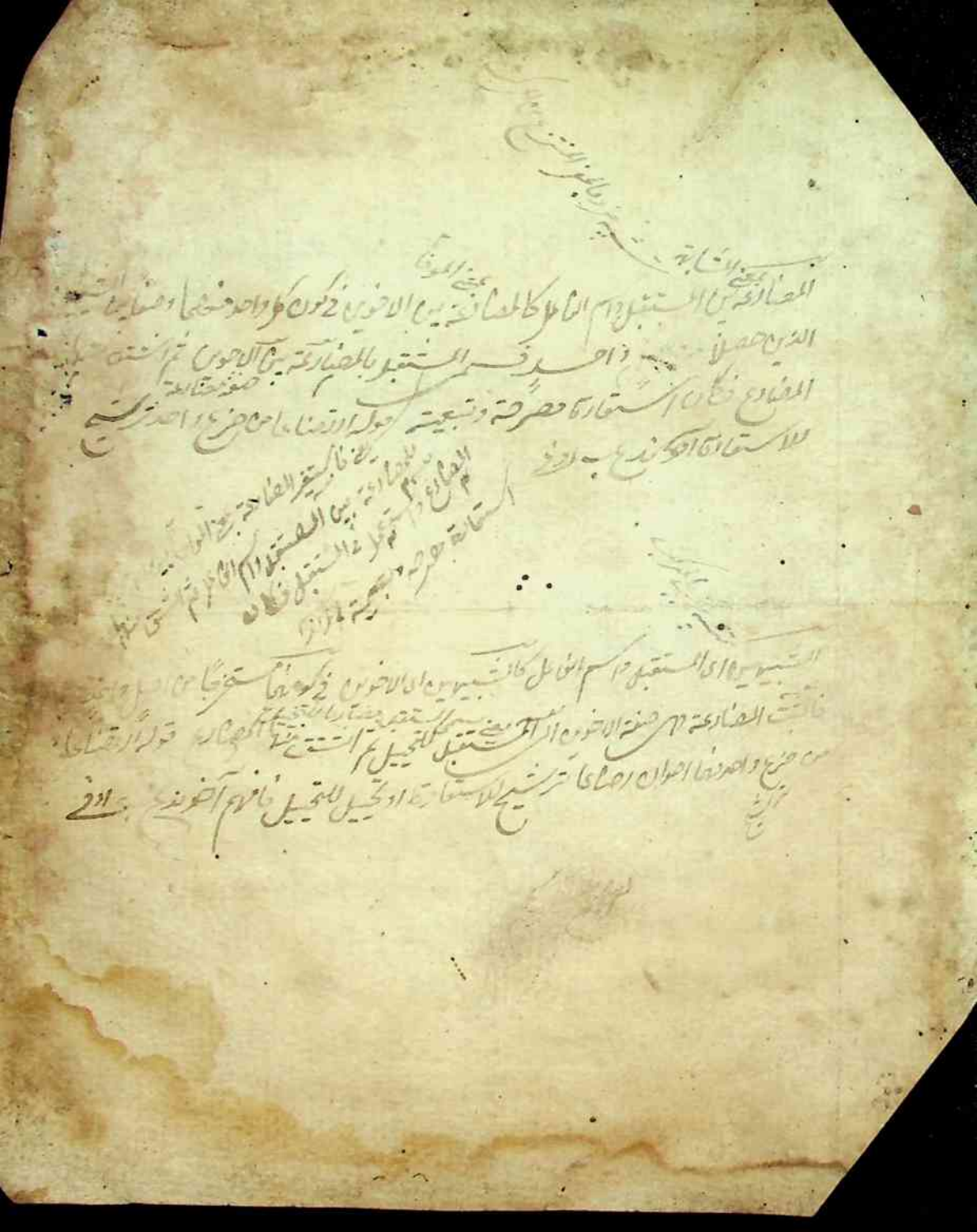

والأصل من جنس الفعل غيره ان غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه وان كان
هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قولنا اذا دام
تتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة والا نون جمع مؤنث لانه اذا
اتصل به احدهما يبنى لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل على الاخير يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة والا نون جمع المؤنث في
المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لتشابهها نون جمع المؤنث
في الماضي فلا تقبل الاعراب والاعراب يرجع ويعرب يشارك الاسم فيهما ويجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الا
خير حرف علة المجزوم ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا
مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه الاربعة سبع
يعرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذكور وتضرب في المتكلم الواحد ويضرب في المتكلم

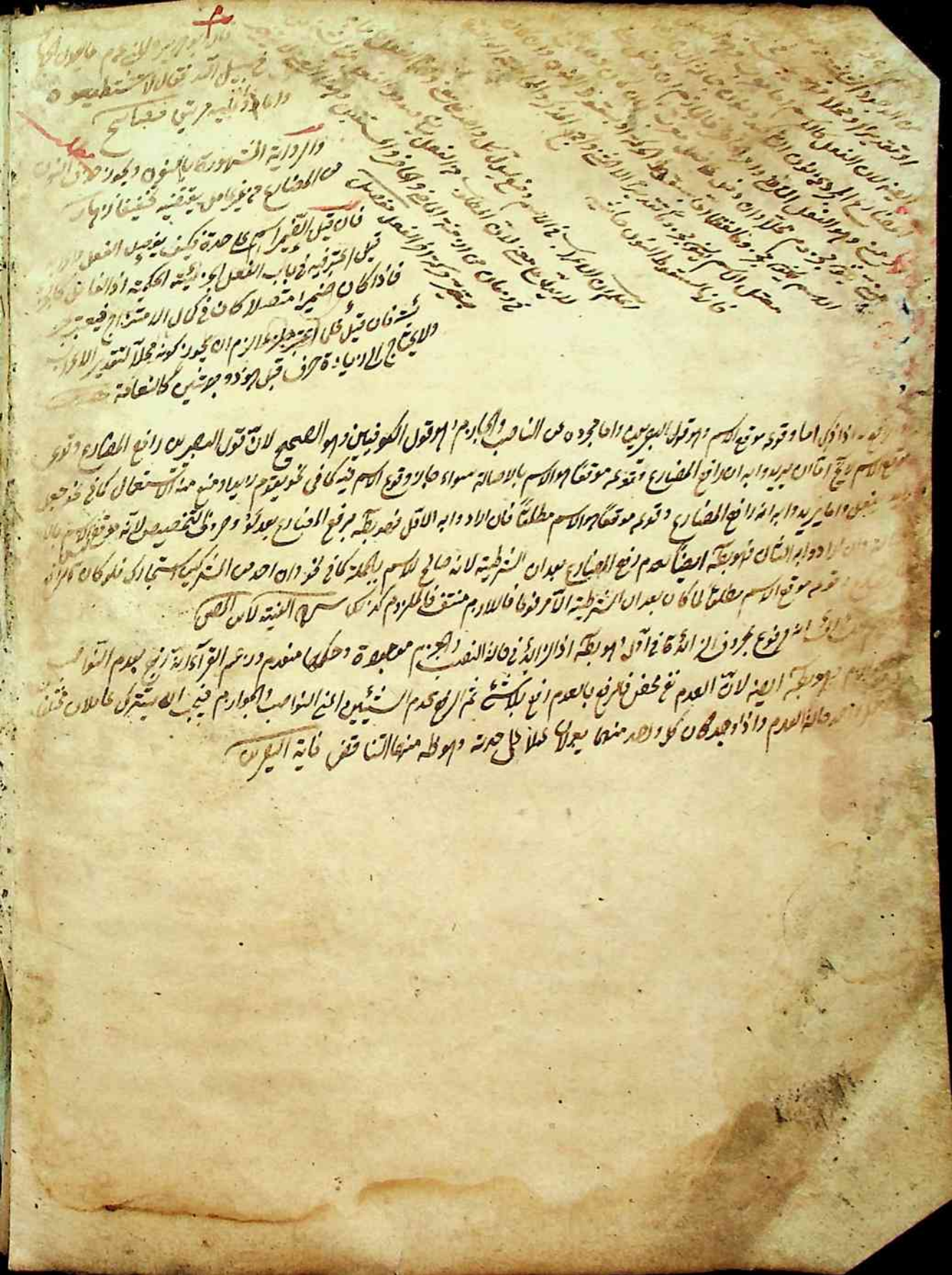

مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب تقديرا في حال
الضمة والفتحة لتعذر ظهورهما والسكون في حال الجزم مثل هو يضرب ولن
يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل بنون التوكيد اي الغير البارز المرفوع وذلك
في ستة مواضع بالنون في حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالة
الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع
للجر مثل يضربان ويضربان ويضربون وتضربين ولم يضربا
ولن يضربا الى آخره والمضارع المتصل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في
حال الرفع لان ضمة الضم على الواو والياء الثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لتعذر في حال النصب الفتحة تقول لن يدعو لن يرمي والحذف اي الحذف
الواو والياء تقول لم يغز ولم يرم في حال الجزم لان الجازم لما تم لم يحدث حركة اسقط
الحرف الذي يليه تقول لم يغز ولم يرم والمضارع المتصل الآخر بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف
اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم كقولك يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو

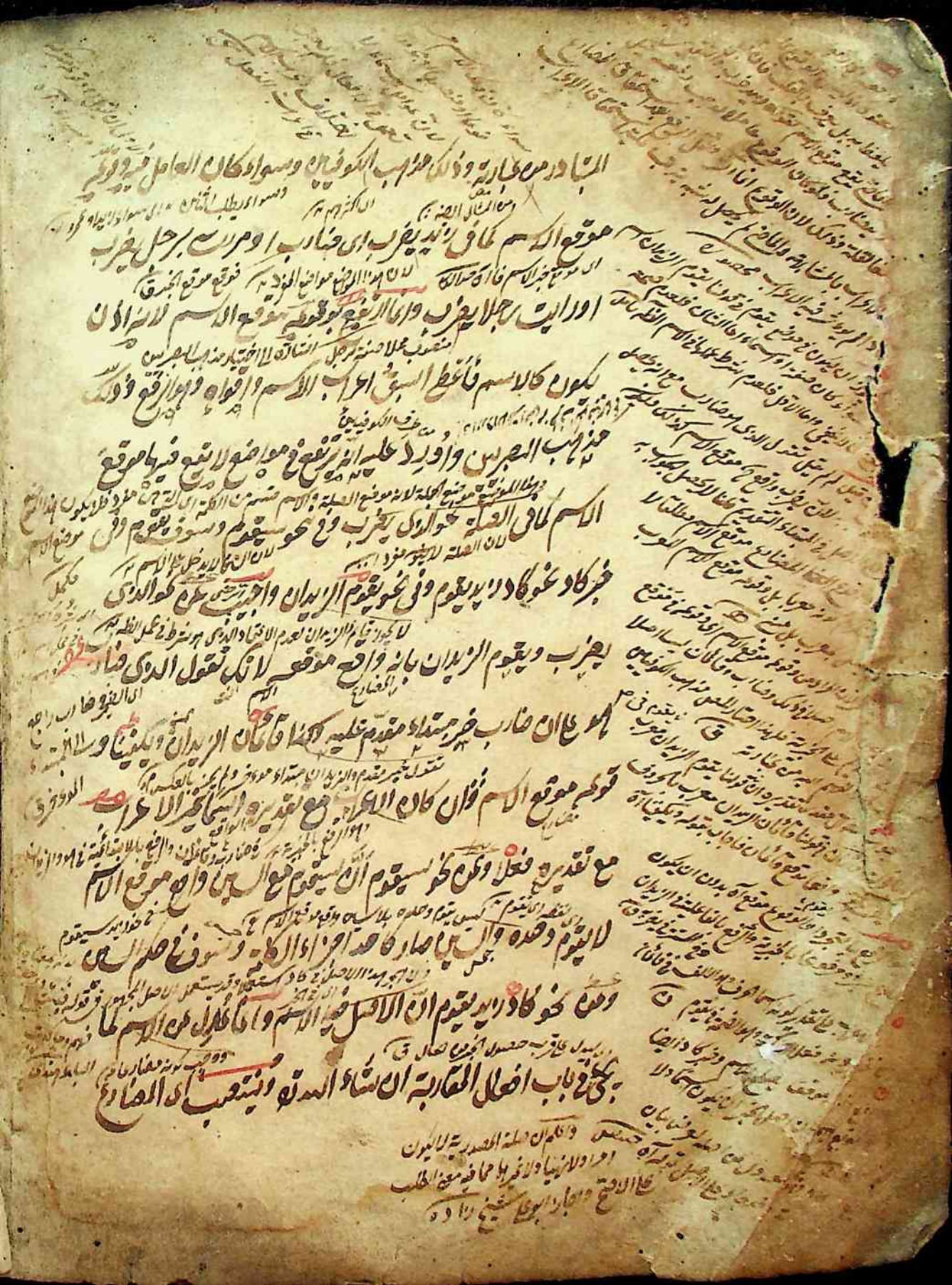

ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا
وجزاء وهيا لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا
اذن اكرمك اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كذبا او كقولك
لمن يحدثك ان اذن اظنك كاذبا وجب الرفع لفوات قولك لمن قال انك
اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدا
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كالشرط اليه وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا وقبيل اذن بعد الكلام على طريقة بمثال
اخواتها الا انها لما كان انتصاب المضارع بها بشروط اشار
اليها فيما بين المبتدا والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجه
جائز ان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف للاستقلال العطف
لانه جملة والرفع ايضا لاعتماد بالعطف وان ضعف ولكن لا يتقيد
برها المضارع مثل اسلمت فاذن ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وقوله
انه ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا

مثال النصب بالفتح وقبل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون و

كلمة ان الواقعة بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من

ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة

فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليت اي ان الواقعة بعد العلم

هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان يقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد

الظن ففيها الوجهان لان الظن يأتي بمعنى العلم فتغلبه الوقوع لكلام ان

المخففة الدالة على التحقيق واما لدلالة عدم التيقن يدلهم ان المصدرية

فيصح وقوع كليهما فيجوز ان ان تقع بعد حروف الظن وبين مثل ان الرجل

وهنا اي مع الظن المستقبل فيها موكدة لا موكدة والا يلزم ان يكون

فاعلم تولهم فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي فاقض لان لن يتعقب

الثلاثة بعد وحتى يأذن الا ترها واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد

ما بعدها على ما قبلها او لم يكن ما بعدها معتمدا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها

على ما قبلها او انتصب لانها لصفتها لا تعدان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فقط

كانه سبقها حكما وكان حقها ان لم يعتد اي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد

ما بعدها

الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلين على ان المقدرة
بعدها لان ما بعدها داخل فيما قبلها مفهوما او لا من تقدير ان بعدها تكون لا
منكى او تعطى حقى اى الى ان تعطى حقى او الا ان تعطى حقى فحينئذ
يقدر ها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى اى الا عرمنك الا اعطائك
حقى والعاطفة اى الحرف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العا
طفة المذكورة او لا كثم وادا كانت منها فحكمها حكم ما ذكر من الشرط
بمعنى تقدير ان بعدها بنفس الفاء بها بتقدير ان اذا كان العطو
عليه اسما صريحا نحو اعجبنى زيد او شربه او ثم شربه ثم ليس
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو الفاء ليس بشرط بل المذكورة
غيرها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اقل المعدودات
الثانية بتقدير ان او اذا كان مستقبلا او حالا فهو او
بشرط بمعنى الا ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى وقيل وكان مقدرة
بعد حتى وظاهر ان هذا اذا كان العدول الى اللفظ ممكنة اقرب نحب